الأمم المتحدة

S/2009/252

مجلس الأمن

Distr.: General
18 May 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل طيه التقييمات التي أجراها رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق الأول) والمدعي العام للمحكمة (انظر المرفق الثاني)، عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتناً إحالة هذه التقييمات إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) باتريك **روبنسون**
الرئيس

280509 280509 09-34177 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المرفق الأول

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقييم وتقرير القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدمان إلى مجلس الأمن، عملا بالفقرة ٦ من قرار المجلس ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، واللذان يغطيان الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز ٦

ألف – الإجراءات التمهيدية ٦

باء – إجراءات المحاكمة ٨

جيم – دعاوى انتهاك حرمة المحكمة ١٣

دال – إجراءات الاستئناف ١٥

ثالثا – الاحتفاظ بالقضاة والموظفين ١٧

رابعا – إحالة القضايا ١٧

خامسا – التوعية وبناء القدرات ١٩

سادسا – تعاون الدول مع المحكمة ٢٠

سابعا – إرث المحكمة وآلية معالجة المسائل المتبقية ٢٠

ثامنا – خاتمة ٢١

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ وطلب في الفقرة ٦ منه إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (''المحكمة الدولية'') ''أن تقدم إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها، بما في ذلك إحالة القضايا المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة''[١].

أولا - مقدمة

٢ - من مجموع المتهمين البالغ ١٦١ متهما، الذين وجهت إليهم المحكمة الدولية الاتهام رسميا، لم يبق إلا ٦ متهمين ما زالوا في المرحلة التمهيدية للمحاكمة في انتظار بدء محاكماتهم[٢]. ولم يبق سوى متهمين اثنين، وهما ملاديتش وهادزيتش، فارين من العدالة[٣]. وتجري حاليا محاكمة ما مجموعه ٢١ متهما[٤]، ولم يُفصل بعد في ١٣ قضية استئناف[٥]. وقد انتهى النظر في كل القضايا الأخرى.

٣ - وهناك أربع قضايا في المراحل التمهيدية للمحاكمة. وسيتم البدء فيها جميعا هذا العام، ولكن إجراءات محاكمة المتهمّين اللذين لم يجر اعتقالهما إلا مؤخرا لن تكتمل حتى عام ٢٠١١ وأوائل عام ٢٠١٢. وهناك سبع قضايا في مرحلة المحاكمة، منها خمس قضايا ستنتهي بنهاية هذا العام[٦]، وقضية أخرى ستنتهي في أوائل عام ٢٠١٠، ومن المقدر حاليا

---

(١) ينبغي قراءة هذا التقرير في ضوء التقارير العشرة السابقة المقدمة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهي: S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و S/2008/729 المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(٢) الضميمة الرابعة.

(٣) الضميمة الثالثة.

(٤) الضميمة الثانية.

(٥) الضمائم من الخامسة حتى السابعة.

(٦) من الممكن أن تستمر قضية شيشلي في عام ٢٠١٠.

أن تستمر القضية الأخيرة – وهي الأكثر تعقيدا في المحاكمات المتعددة المتهمين – حتى أوائل عام ٢٠١١[٧].

٤ – وينتج التأخر في الجدول الزمني للمحاكمات عن عدد من العوامل التي ليست في إطار سيطرة المحكمة بشكل مباشر. وللتأخير في استكمال المحاكمات، بطبيعة الحال، آثار على سرعة الانتهاء من أنشطة الاستئناف. وبالنظر إلى أن هناك ١٧ استئنافا جديدا متوقعا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وإلى المشاكل المتعلقة بالترجمة، فمن المتوقع الآن، ألا تستكمل جميع دعاوى الاستئناف قبل عام ٢٠١٣[٨]. وأشير هنا إلى أن عددا من تلك الدعاوى المتوقعة يرجع إلى رفض إحالة بعض القضايا التي كان من المقرر إحالتها بموجب المادة ١١ مكررا، وذلك بسبب انعدام القدرة لدى الدولة المستقبلة. ورغم أن المجتمع الدولي قد يلام على فشله في ضمان قدرة المحاكم المحلية في رواندا، فإن الأمر الأكثر إزعاجا قد يكون هو انعدام القدرة لدى البلدان الأوروبية التي سعت محكمة رواندا أيضا لإحالة القضايا إليها عملا بالمادة ١١ مكررا.

٥ – وتخضع التقديرات المتعلقة باستكمال جميع دعاوى الاستئناف لعدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على سرعة الانتهاء من المحاكمات والاستئنافات، والتي يتناولها التقرير بمزيد من التفصيل في جزء لاحق. غير أن الوفاء بالموعد المستهدف في منتصف عام ٢٠١٣، يستلزم أيضا نقل قدر كبير من موارد الدائرة الابتدائية إلى دائرة الاستئناف خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ويشير تقييم أجرته المحكمة إلى ضرورة نقل أربعة من قضاة محكمة يوغوسلافيا السابقة وأربعة من قضاة محكمة رواندا إلى دائرة الاستئناف في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وسيسمح ذلك للمحكمة بتشكيل ثلاث هيئات لدائرة الاستئناف للبت في ما مجموعه ٢٤ قضية استئناف متوقعة. وفي ظل هذا السيناريو، سيخصص لكل من قضاة الاستئناف ستة أو سبعة استئنافات. وسيتم الانتهاء من ١٣ استئنافا في عام ٢٠١١؛ و ٨ استئنافات في عام ٢٠١٢. وسوف يتم تسعة من قضاة الاستئناف عملهم في دعاوى الاستئناف في عام ٢٠١٢، بينما يكمل ستة من هؤلاء القضاة عملهم في الاستئنافات الثلاثة المتبقية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣. وكبديل عن ذلك، يمكن نقل عدد أقل من القضاة مما يسمح لدائرة الاستئناف بتشكيل هيئتين للبت في الاستئنافات. وللتعامل مع المسائل المتعلقة بانعدام الصلاحية، سيلزم نقل خمسة قضاة لتشكيل هيئتين من خمسة قضاة. وفي ظل هذا السيناريو، سينظر كل قاض فيما يتراوح بين ٩ قضايا و ١٢ قضية في المتوسط. وسيتم الانتهاء من ستة

(٧) الضميمة الثامنة.

(٨) الضميمتان التاسعة والعاشرة.

استئنافات في عام ٢٠١١؛ وثمانية استئنافات في عام ٢٠١٢، وعشرة استئنافات في عام ٢٠١٣. ويتوقع أن يعمل قضاة الاستئناف الـ ١٢ حتى نهاية عام ٢٠١٣.

٦ - وفي إطار هذا السيناريو، لا بد أن يكون مفهوما أن نقل الموارد إلى دائرة الاستئناف يشكل جزءاً من استراتيجية المحكمة لتقليص حجمها وأن عدد القضاة عموما سينخفض بالفعل في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ومن المتوقع أن يكون جميع القضاة المخصصين قد غادروا المحكمة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وأن يغادر أيضا أربعة قضاة دائمون المحكمة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وسينشأ عن رحيل هؤلاء القضاة والموظفين المناظرين انخفاض كبير في ميزانية المحكمة.

٧ - وأشير إلى أن قرار مجلس الأمن ١٨٣٧ قد مدد فترة قضاة المحاكمات والقضاة المخصصين بالمحكمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقضاة الاستئناف الحاليين حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ومن الواضح أن هذا ليس كافيا. وسيطلب إلى مجلس الأمن تصحيح هذا الوضع، ومن شأن إيجاد حل سريع لهذا الطلب أن يساعد المحكمة مساعدة كبيرة في جدولة مواعيد عملها بكفاءة.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر حكم واحد للمحكمة. وواصلت الدوائر الابتدائية إجراءات المحاكمة بأقصى طاقة لديها، إذ كانت تجرى سبع محاكمات في وقت واحد، ووصل ذلك الرقم خلال بعض الفترات إلى ثماني محاكمات. وليس لدى المحكمة سوى ثلاث قاعات، تعقد في كل منها جلستين منفصلتين من الصباح الباكر إلى المساء. وقد استغلت في كل من المحاكمة السابعة والثامنة الفترات التي لم يكن ينظر خلالها في القضايا الست الأخرى. وأحيانا ما كانت الجلسات الروتينية الخاصة بقضايا المحاكمات التمهيدية والاستئنافات، من قبيل جلسات استعراض سير القضايا ومرافعات الاستئناف الشفوية، تعقد في الساعات المبكرة للغاية من الصباح لتجنب تعطيل الجدول الزمني للمحاكمات.

٩ - وقد طرأ تأخير في سرعة إجراء بعض المحاكمات بسبب الادعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، الناشئة في إطار الدعاوى المعنية. وتشمل هذه الادعاءات ترهيب الشهود ورشوتهم والكشف بصورة غير قانونية عن معلومات سرية تخص الدول أو الشهود على حد سواء. بل إن إحدى المحاكمات قد علقت إلى حين التوصل إلى حل انتهاك حرمة المحكمة، التي نشأت من سياقها، وذلك حماية لسلامة سير تلك الدعوى. وترد أدناه بمزيد من التفصيل مناقشة للأثر المترتب على استمرار انتهاك حرمة المحكمة.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر اثنان من أحكام الاستئناف. ولا يوجد في الوقت الحالي سوى خمسة استئنافات لم يبت فيها. وواصلت دائرة الاستئناف العمل بطاقتها

القصوى في الاستئنافات المقدمة من كل من محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا، وقد أصدرت ١٤ قرارا من قرارات الاستئناف التمهيدي وعدد آخر من الاستئنافات[٩].

١١ - وكما تم إيضاحه في تقريري الأخير إلى المجلس، فإن المحكمة قد نقلت جميع المتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا من جدول الدعاوى وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). ويواصل المدعي العام، بمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رصد التقدم المحرز في الدعاوى المحالة التي لا تزال قيد النظر في المنطقة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهيئة التي تشكلت للبت في طلبات الحصول على معلومات سرية لاستخدامها في الإجراءات الوطنية، ما زالت تواصل عملها بكفاءة، إذ أصدرت ١٤ قرارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

١٢ - من الأفضل أن ينظر إلى مختلف التدابير التي اتخذتها الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف لضمان التصرف على نحو عادل وسريع في المسائل المعروضة عليها، في إطار وقائع سير كل قضية. وفيما يلي أدناه ملخص موجز لتلك الدعاوى والتحديات المتعلقة بها والحلول التي تم تنفيذها من أجل مواجهة تلك التحديات.

ألف - الإجراءات التمهيدية

١٣ - من التطورات التي أثرت على استراتيجية الإنجاز إلقاء القبض في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، بعد تأخّر طويل للغاية، على المتهم الهارب رادوفان كاراديزتش. وبعد تسليم المتهم إلى المحكمة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، مثل أمامها لأول مرة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، ومرة أخرى في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ومثل كذلك أمام المحكمة في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ فيما يتصل بلائحة اتّهام معدّلة، ورفض أن يقدّم أي رد على التهم الموجّهة إليه فقُدّم بالنيابة عنه دفع بالبراءة من جميع التهم. وقد أصرّ المتهم إلى الآن على الدفاع عن نفسه؛ ونتيجة لذلك، تعيّن ترجمة جميع وثائق القضية، التي عادة ما يتعيّن توافرها باللغتين الإنكليزية والفرنسية فقط، إلى البوسنية/الكرواتية/الصربية إلى أن تقرّر الدائرة التمهيدية ما إذا كان المتهم يفهم اللغة الإنكليزية، وقد أبطأ هذا بشدّة من سير الإجراءات. كما أنه من الملاحظ أنه رغم إصرار المتهم على الدفاع عن نفسه، فإن لديه في واقع الأمر فريق دفاع يعمل وراء الكواليس ويتقاضى أتعابه من المحكمة، هذا إلى جانب عدة مستشارين يقدّمون خدماتهم بالمجان، وقد شارك العديد من هؤلاء في صياغة عدد كبير من الالتماسات المقدّمة في المرحلة

(٩) الضمائم من الخامسة حتى السابعة.

التمهيدية. ومع ذلك، فمن المتوقّع أن تبدأ المحاكمة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ وأن تستغرق ٣٠ شهرا.

١٤ - وتجدر الإشارة إلى أنه إذا أُلقي القبض الآن على المتهم الهارب ملاديتش، فقد يمكن ضمّ قضيته إلى قضية كارادزيتش. أمّا إذا تأخّر إلقاء القبض عليه أكثر من هذا، فيرجَّح أنه سيلزم إجراء محاكمتين منفصلتين. وقد كان، وما زال، لتأخّر القبض على المتهمين الهاربين أثر بالغ في زيادة صعوبة إنجاز المحكمة لعملها.

١٥ - وبعد أن قررت الدائرة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الإذن للادّعاء بضم قضيتي ميتشو ستانيشيتش وستويان زوبليانين، قُدّمت لائحة اتهام موحّدة تتضمن ادّعاءات ضد كلا المتهمين. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، رُفض الالتماس المقدّم من زوبليانين لضم قضيته إلى قضية كارادزيتش لما سيسبّبه الضمّ من تأخير. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، رفضت الدائرة طعني كلا المتهمين في شكل لائحة الاتهام الموحدة. ولا توجد حاليا أي مسائل قد تؤثر على سرعة سير المحاكمة التي يُتوقع أن تبدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

١٦ - وبالنسبة لقضية المدعي العام ضد يوفيتسا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، فإن التهم الموجّهة إلى المتهمين هي أربع تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتهمة بارتكاب جرائم حرب. وقد أدى سوء حالة ستانيشيتش الصحية إلى تأجيل بدء هذه المحاكمة لمدة طويلة وإلى إبطائها بشدّة. فقد كان من المزمع في الأصل بدء المحاكمة في آذار/مارس ٢٠٠٨، ولكنها تأجلت حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وعُقدت في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٨ جلسات للاستماع إلى الخبراء الطبيين وسماع الحجج المقدمة بشأن إدارة المحاكمة في المرحلة المقبلة، وصدر قرار بشأن المسار الذي ستسلكه إجراءات المحاكمة في المرحلة المقبلة، وبشأن تركيب وصلة فيديو مع وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة لكي يستخدمها ستانيشيتش. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، عُقدت الجلسة التمهيدية وبدأت المحاكمة واستُمع إلى المرافعات الاستهلالية في غياب ستانيشيتش. ورفض ستانيشيتش استخدام وصلة الفيديو؛ وبعد الاستماع إلى شهادة أحد الشهود، تأجّلت إجراءات المحاكمة مرة أخرى بسبب اعتلال ستانيشيتش صحيا ثم دخوله المستشفى. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، أصدرت دائرة الاستئناف قرارا يلغي قرار الدائرة الابتدائية المتعلق بتركيب وصلة الفيديو وأيدت طلب الدفاع تأجيل إجراءات المحاكمة لفترة ثلاثة أشهر على الأقل. وبذا تكون القضية قد عادت عمليا إلى مرحلة الإجراءات التمهيدية. وعقب تلقّي الدائرة الابتدائية التقارير الطبية، قررت الدائرة تمديد التأجيل لمدة ثلاثة أشهر أخرى وأمرت بإجراء استعراض آخر وتقديم تقارير طبية إضافية عند انقضاء تلك المدّة. وقد وردت هذه التقارير في آذار/مارس ٢٠٠٩ وخُلص على

ضوئها إلى إمكانية مواصلة السير في الإجراءات مع تلبية احتياجات ستانيشيتش الصحية. وتقرّر عقد جلسة تمهيدية في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ وبدء الإدلاء بالمرافعات الاستهلالية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩. ويبدأ الادّعاء تقديم مرافعته في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

١٧ - وقد بلغت القضية المرفوعة ضد زدرافكو توليمير مرحلة متقدّمة في المحاكمة. وللنهوض بإعداد هذه القضية للمحاكمة السريعة، حدّد قاضي التحقيق ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موعدا نهائيا لتقديم الادّعاء مذكرته التمهيدية، و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ موعدا نهائيا لتقديم أي التماسات لقبول مستندات خطية كأدلّة عوضا عن شهادات شفوية، ولتقديم أي التماسات لقبول النظر قضائيا في الوقائع التي تم الفصل فيها. وقد أثار توليمير مسألة عدم قانونية القبض عليه، وأدّى التنازع حول هذا الموضوع إلى بعض التأخّر، فقد أثيرت هذه المسألة في كل اجتماع لاستعراض الحالة عُقد حتى الآن، مما اضطر الدائرة إلى إصدار ثلاثة قرارات خطية برفض ادعاءات توليمير. ثم أُيّدت هذه القرارات عند الاستئناف. أمّا المسألة الرئيسية المؤثرة على سرعة إعداد القضية، فهي أن المتهم قد اختار إلى الآن تمثيل نفسه. وفي جلسات استعراض سير القضية، شجّع قاضي التحقيق المتهم على إعادة النظر في اختياره الدفاع عن نفسه. وبسبب تمثيل المتهم لنفسه، يتعيّن ترجمة جميع الوثائق المتعلقة به، بما فيها الوثائق المقدّمة من طرفي القضية والقرارات والأوامر، إلى البوسنية/الكرواتية/الصربية. وكان لذلك أثر كبير على سرعة إعداد القضية. ومع ذلك، فمن المنتظر أن تكون القضية جاهزة لبدء المحاكمة في أواخر الصيف.

١٨ - وتجدر الإشارة إلى أنه لو كان توليمير قد سُلّم إلى المحكمة في وقت أسبق لأمكنت محاكمته مع المتّهمين معه في قضية بوبوفيتش وآخرين، ولكن يتعيّن الآن محاكمته وحده.

باء - إجراءات المحاكمة

١٩ - يتجلّى التزام المحكمة بتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز في اعتمادها تدابير ملموسة لتحسين كفاءة الإجراءات. وقد حدّد كثيرا من هذه التدابير الفريقان العاملان المعنيان بتعجيل سير القضايا في مرحلة الاستئناف والمرحلة الابتدائية اللذان جرى تشكيلهما من جديد عام ٢٠٠٨ لتقييم فعالية التدابير المنفّذة وتقديم أفكار مبتكرة جديدة لتعزيز الكفاءة في إدارة المحاكمات ودعاوى الاستئناف. وتتضمّن موجزات القضايا الواردة أدناه خير أدلّة على تأثير هذه التدابير.

٢٠ - وتشمل قضية ميلوتينوفيتش وآخرين المتعددة المتهمين، حيث أنها تضم ستة متهمين، خمس تهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية زُعم أن قوات صربية قد ارتكبتها في ١٥ بلدية في كوسوفو في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وقد اختُتمت مرافعة الادّعاء في ١ أيار/مايو ٢٠٠٧، في غضون الفترة الزمنية المحددة. وحدّدت الدائرة الابتدائية الفترة الزمنية المسموح بها لتقديم مرافعة الدفاع، مثلما فعلت بالنسبة لمرافعة الادعاء. واكتمل عرض الأدلة المقدّمة من طرفي القضية في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. وبعد ذلك، طلبت الدائرة سماع شهادات شهودها. ولزم التدخّل لمساعدة المساعي المبذولة للحصول على شهادة أحد هؤلاء الشهود بسبب عدم تعاون حكومة صربيا. وعند إبلاغ مجلس الأمن بحالة عدم التعاون هذه، تحرّكت صربيا لإعلان الشاهد بأمر الحضور، وأدلى الشاهد بشهادته في نهاية الأمر في ٨ و ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وقد أدى هذا الموقف المؤسف إلى تأخر تقديم المرافعات الختامية في القضية، وانتهت المرافعات في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وكان متوقعا في بادئ الأمر أن يصدر الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛ غير أنه نظرا لما تنطوي عليه القضية من مسائل على درجة بالغة من التعقّد، ونظرا لحجم الأدلة المقدّمة من الأطراف خلال المحاكمة، تأخّر صدور الحكم خمسة أشهر وصدر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقد حكمت الدائرة الابتدائية، في أطول حكم حتى الآن، ببراءة متهم واحد من جميع التهم وإدانة المتهمين الخمسة الآخرين[١٠].

٢١ - وتعد قضية المدعي العام ضد برليتش وآخرين، المتهم فيها ستة متهمين، قضية بالغة التعقّد، فهي تشمل ٢٦ تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم أنها ارتكبت ضد مسلمي البوسنة على أيدي الكروات البوسنيين في نحو ٧٠ من مواقع الجرائم في البوسنة والهرسك في الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وحتى نيسان/أبريل ١٩٩٤، على وجه التقريب. وقد افتُتحت المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وكان مقدّرا لها في الأصل أن تستغرق ثلاث سنوات. وعندما تنبهت الدائرة إلى أن هذه المدّة قد لا تكون كافية لهذه القضية المعقّدة بشكل غير عادي، قامت بتخفيض الوقت المخصّص لمرافعة الادّعاء بنسبة ٢٥ في المائة، وخصّصت لمرافعة الدفاع وقتا أقصر حتى من الوقت الذي خصّصته لمرافعة الادّعاء. وقد أدّت مشاكل الترجمة ولوجستيات إحضار شهود النفي وسوء الحالة الصحية لعدد من المتهمين إلى مزيد من التأخير. وفي مسعى لتخفيف هذا الوضع، شجّعت الدائرة الدفاع على تقديم الأدلّة كتابة، وطبّقت المواعيد المحدّدة للدفاع بصرامة، وحثّت على عدم تقديم أدلّة مزدوجة، ووافقت على التماسات الدفاع المتعلقة بتقديم الوثائق من منصّة الدفاع بدلا من اشتراط تقديم كل مستند من خلال شهادة شاهد ماثل أمام المحكمة، وذلك توفيرا للوقت المستهلك في قاعة المحكمة. وفرضت الدائرة الابتدائية أيضا مواعيد لتقديم الأطراف

(١٠) الضميمة الأولى.

التماسات إعادة النظر في القرارات، وذلك لزيادة الكفاءة في إدارة إجراءات المحاكمة. ونظرا لدرجة تعقّد القضية، من المتوقع في هذه المرحلة أن تمتد جلسات الاستماع إلى عام ٢٠١١.

٢٢ - وتتضمن قضية بوبوفيتش وآخرين المتعددة المتهمين - حيث أنها تضم سبعة متهمين - ثماني تهم، تشمل تهماً بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية يُدّعى أنها ارتُكبت في ٢٠ موقعاً مختلفاً. وأشارت التقديرات الأصلية إلى أن المحاكمة ستستغرق ٢٩ شهراً، وواصلت الدائرة الابتدائية اتخاذ إجراءات من أجل تسريع الإجراءات. وأثناء الجلسة التمهيدية للدفاع التي عُقدت في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، أثارت الدائرة الابتدائية مع الدفاع إمكانية تقليص فترات المرافعات، وجرى بالتالي الاستغناء عن بعض الشهود، في حين جرى اختصار فترة الإدلاء بالشهادة بالنسبة لآخرين من خلال أخذ شهاداتهم خطياً. وبالتالي، فإن مجموع عدد الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم داخل المحكمة أثناء مرافعات الدفاع كان أقل بكثير من العدد الذي أُخطر به في قوائم شهود الدفاع. وانتهت مرافعات الدفاع عن المتهمين السبعة في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي ٢٧ آذار/مارس، أمرت الدائرة الابتدائية بتقديم موجزات نهائية لوقائع المحاكمة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والاستماع إلى المرافعات الختامية ابتداء من ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ولم يحدث أي تأخير كبير حتى الآن، وشهدت المحاكمة تقدماً مطرداً منذ بدايتها في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وستستمر القضية لفترة أطول نوعاً ما مما كان متوقعاً أصلاً، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ما تتسم به هذه القضية من حجم غير اعتيادي (سبعة متهمين) وتعقيد بالغ (على سبيل المثال، عدد القوات المزعوم أنها متورطة في القضية، وعدد الضحايا المزعومين الذي يتجاوز ٠٠٠ ٧)، غير أنه لا يزال من المقرر أن تنتهي في أواخر عام ٢٠٠٩.

٢٣ - وتتضمن قضية المدعي العام ضد أنتي غوتوفينا وآخرين المتعددة المتهمين - حيث أنها تضم ثلاثة متهمين - تهماً بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها يُدعى بأنها ارتُكبت في كرواتيا في عام ١٩٩٥ وبدأت المحاكمة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨. واختتم الادعاء عرض الأدلة في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، بعد الاستماع إلى ٧٨ شاهداً. وقدّم الادعاء بيانات خطية من ٧٢ شاهداً من أصل ٧٨ شاهداً بدلاً من أن يدلوا شهاداتهم شفوياً. واستطاع الادعاء، بفضل ذلك وكذلك بفضل القرار الذي اتخذه بعدم استدعاء أكثر من ٣٠ شاهداً على لائحة الشهود الأصلية التي وضعها، ألا يتجاوز الساعات التي خصصتها له الدائرة الابتدائية لعرض شهادته. غير أن استجواب الشهود من جانب أفرقة الدفاع الثلاثة قد استلزم وقتاً طويلاً. وكان هناك قدر كبير من المنازعات القضائية بشأن طلبات تتعلق بالحصول على وثائق من كرواتيا. وعلى الرغم من أن هذه المسألة قد استلزمت قدرا كبيرا من الموارد من جانب الطرفين والدائرة، فقد تمت تسويتها بحيث لا تكاد تخلف

أثراً يُذكر على الجدول الزمني للمحاكمة. ولا تزال التقديرات تشير إلى أن إجراءات المحاكمة ستنتهي ضمن المدة المتوقعة البالغ مجموعها ١٨ شهرا، وأن الحكم سيصدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ومن المقرر عقد جلسة تمهيدية للدفاع في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، ويبدأ الاستماع إلى مرافعات الدفاع، إن وجدت، في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٢٤ - وفي قضية فويسلاف شيشلي، وجِّهت إلى المتهم أربع عشرة تهمة تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها يُدّعى أنها ارتُكبت في إقليم كرواتيا وأجزاء واسعة من البوسنة والهرسك وفي فويفودينا (صربيا)، في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩١ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وجرى الاستماع إلى شاهد الإثبات الأول في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومن بين الشهود الذين حددت هيئة الادعاء مواعيد مثولهم أمام المحكمة والبالغ عددهم ١٠٠ شاهد، استمعت الدائرة الابتدائية حتى الآن إلى ٧٢ شاهداً. ومن المتوقع الآن أن تستغرق المحاكمة ٢١ شهراً، بعد أن كان مقرراً لها ١٤ شهراً، وذلك بسبب ظهور صعوبات غير متوقعة منذ بدء المحاكمة، بما فيها التماس بتنحية أحد القضاة، وصعوبات واجهها الادعاء تتعلق بحمل الشهود على الإدلاء بشهادتهم. ومن أجل الإسراع بالإجراءات، قررت الدائرة الابتدائية الموافقة على أن يدلي ما لا يقل عن ١٥ شاهداً بشهاداتهم خطياً، وذلك على الرغم من إصرار المتهم الذي مثل نفسه على رفض هذه العملية واستجواب أي شاهد قدّم شهادته خطياً بموجب القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. بيد أنه من المتوقع حصول المزيد من التأخيرات بالنظر إلى أن الدائرة الابتدائية أرجأت الاستماع إلى عدد من شهود الإثبات بسبب ادعاءات تتعلق بتخويف الشهود. ولا تزال الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة مستمرة.

٢٥ - وبدأت محاكمة مومتشيلو بريشتش في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ووُجِّهت إلى المتهم ١٣ تهمة تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب يُدعى أنها ارتكبت في سراييفو وزغرب وسريبرينيتسا. وبعد إدارة إجراءات ما قبل المحاكمة في هذه القضية على نحو فعال، الأمر الذي أدى إلى تقليص فترة المرافعات الرئيسية بنسبة ٦٠ في المائة، أشارت التقديرات إلى أن المحاكمة ستستغرق ٢٤ شهراً. وتسبب عدم حضور شهود الإثبات ببعض الصعوبات، ولكن تدخل الدائرة لدى الأطراف وقسم الضحايا والشهود عالج الوضع من خلال تغيير طريقة تحديد مواعيد مثول الشهود أمام المحكمة. ويستخدم الادعاء أيضاً أدلة خطية بدلاً من إدلاء الشهود بشهادتهم شفوياً، من أجل تقليل مدة المحاكمة، وقد وافقت الدائرة الابتدائية على عدة التماسات قدمها الادعاء بشأن الإحاطة قضائيا بعدد من الوقائع التي تم الفصل فيها لزيادة تبسيط القضية. وبالإضافة إلى ذلك، قبلت الدائرة الشهادة التي أدلى بها ١٤ شاهداً كأدلة بدون أن تطلب إليهم المثول للاستجواب. ولا

تزال التوقعات بأن تستغرق المحاكمة ٢٤ شهراً تمثل تقديراً دقيقاً، حيث أنه من المتوقع أن يصدر الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٢٦ - وبدأ النظر في قضية لوكيتش ولوكيتش في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وجرى الاستماع إلى الشهود قبل العطلة القضائية الصيفية. واختتم الادعاء مرافعاته في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وجرى الاستماع إلى مرافعة الدفاع الأولى واختتامها في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حيث تم الاستماع إلى ثلاثة شهود في غضون يومين. وبدأت مرافعة الدفاع الثانية قبل العطلة القضائية الشتوية واختُتمت في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بعد أن أدلى ٢٨ شاهداً بشهادتهم. وسيتم الاستماع إلى المرافعات الختامية في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. واختتم الادعاء مرافعته في وقت أقصر من الوقت المخصص، وكانت المرافعة في إحدى قضايا المتهمَيْن موجزة للغاية. أما المرافعة الخاصة بقضية المتهم الآخر، فقد استغرقت وقتا أطول مما كان متوقعا بسبب عدد من التأجيلات التي تمت الموافقة عليها بناء على طلب الدفاع إتاحة المزيد من الوقت له لتحضير دفاعه، وطلب الادعاء إتاحة الوقت له للتحقيق في مزاعم الرشوة والتأثير على الشهود. واتخذت الدائرة خطوات للحد من أثر هذه الأحداث، وهي ملتزمة بالجدول الزمني للانتهاء من هذه القضية. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في غضون فترة قصيرة نسبيا.

٢٧ - وفي قضية فلاستيمير دورديفيتش، بدأت المحاكمة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي البداية، أعرب الادعاء عن عزمه استدعاء ما مجموعه ١٣٢ شاهدا وتقديم ٤٨٩ ٤ مستنداً؛ ولكن بناء على أوامر من قاضي التحقيق، قام الادعاء بسحب ما مجموعه ١٧ شاهدا. وامتثالاً للأوامر الصادرة عن الدائرة الابتدائية، سيتم الحصول على إفادات رئيسية من نحو ٦٠ شاهدا بشكل خطي، والحصول على إفادات من ٣٠ شاهداً آخر في شكل بيانات مكتوبة، وسيطلب إلى هؤلاء الشهود المثول أمام المحكمة فقط لاستجوابهم.وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كان ٤٧ شاهداً قد انتهوا من الإدلاء بشهادتهم أمام الدائرة. ومن المقدَّر أن تستمر المحاكمة ١٦ شهرا، ويجري إحراز تقدم مطرد في هذا الشأن، وتُعدُّ التقديرات دقيقة في الوقت الراهن.

٢٨ - وتجدر الإشارة إلى أنه لو كان دورديفيتش قد نقل في وقت سابق إلى عهدة المحكمة، لكان يمكن محاكمته مع المتهمين معه في قضية ميلوتينوفيتش وآخرين، ولكنه يجب أن يحاكم وحده الآن.

جيم – دعاوى انتهاك حرمة المحكمة

٢٩ – تملك المحكمة، شأنها في ذلك شأن أي محكمة أخرى، السلطة الأصيلة التي تخولها معاقبة من ينتهك حرمتها من الأفراد. وحتى الآن، عُرضت على المحكمة ٤٣ قضية تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة. ومن الضروري أن يخضع الأفراد الذين يتدخلون، عن علم وقصد، في إقامة المحكمة للعدل للمساءلة عن سلوكهم، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالكشف عن معلومات سرية أدلى بها شهود أو تخويف الشهود أو رشوتهم. ومن المؤسف أن هذا السلوك قد أدى إلى مباشرة عدة دعاوى تتصل بانتهاك حرمة المحكمة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فهناك ١١ قضية قيد النظر حاليا، وتحرص المحكمة على الاضطلاع بواجبها فيما يتعلق بمتابعة هذه المسائل، من أجل الحفاظ على سلامة الإجراءات و إقامة العدل وسيادة القانون.

٣٠ – وأُحرز مزيد من التقدم في قضيتين متعلقتين بانتهاك حرمة المحكمة نشأتا في إطار محاكمة هاراديناي وآخرين. وجرت المحاكمة في قضية المدعي العام ضد آستريت هاراكيبا وبايروش مورينا في الفترة من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وصدر الحكم في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأدين المتهمان بتهمة انتهاك حرمة المحكمة، وحُكم على أحدهما بالحبس لمدة خمسة أشهر، وعلى الآخر بالحبس لمدة ثلاثة أشهر. وطعن جميع الأطراف بالحكم، والقضية الآن قيد النظر من جانب دائرة الاستئناف[١١]. ولا تزال قضية المدعي العام ضد شفكت كباشي قيد النظر ريثما يتم القبض عليه ونقله إلى لاهاي.

٣١ – أما قضية انتهاك حرمة المحكمة المرفوعة ضد دراغان يو كيتش فهي قيد الاستئناف. وقد بدأت إجراءات دعوى انتهاك حرمة المحكمة ضد يو كيتش عقب رفضه المثول للشهادة في قضية المدعي العام ضد بوبوفيتش وآخرين. وأصدرت الدائرة الابتدائية أمراً بدلاً من لائحة اتهام في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، قضت الدائرة الابتدائية بإدانة يو كيتش وحكمت عليه بالسجن أربعة أشهر[١٢].

٣٢ – وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أصدرت الدائرة الابتدائية أمرا بدلا من لائحة اتهام بحق فويسلاف شيشلي انتهاكه حرمة المحكمة بنشره، في كتاب من تأليفه، معلومات سرية أدلى بها الشهود في القضية المرفوعة ضده، بما في ذلك مقتطفات من أحد البيانات الخطية التي قدمها الشهود. وعُيِّن مدعٍ عامٌ صديق للمحكمة من جانب كاتب المحكمة

---

[١١] الضميمة الأولى.

[١٢] الضميمة الأولى.

بالنيابة في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ومثل شيشلي أمام المحكمة لأول مرة في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وأنكر التهمة الموجهة إليه، وتجري محاكمته حالياً.

٣٣ - وفي قضية المدعي العام ضد فلورنس هارتمان بتهمة انتهاك حرمة المحكمة، التي نشأت أثناء محاكمة سلوبودان ميلوشيفيتش، صدر أمر بدلاً من لائحة اتهام في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وجرى تعديله في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وفي مرة أخرى مثل فيها أمام المحكمة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، دفع القاضي الذي رأس جلسة المحكمة بإنكار الذنب بالنيابة عن المتهم في تهمتين تتصلان بانتهاك حرمة المحكمة. وعشية المحاكمة، قدم هارتمان التماساً بتنحية القاضيين المعينين في الهيئة. وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، قبل الطلب وعيّن قاضيان جديدان.

٣٤ - وبالإضافة إلى قضايا انتهاك حرمة المحكمة التي نوقشت أعلاه، تتولى المحكمة بعض القضايا السرية الأخرى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة لم تعقد بشأنها جلسات استماع حتى الآن.

٣٥ - وقد أثر تدفق دعاوى انتهاك حرمة المحكمة، ولا سيما تلك المتعلقة بالمحاكمات الجارية، تأثيرا كبيرا في سرعة إتمام تلك المحاكمات. إذ تستغرق قضايا انتهاك حرمة المحكمة وقتا إضافيا علاوة على الوقت الذي تستغرقه المحاكمات المتصلة بها عندما تقرر الدائرة الابتدائية المعنية النظر في القضية بنفسها. وكانت هناك حالات حدثت فيها تأخيرات عندما اضطرت الدائرة إلى تعليق المحاكمة بصورة مؤقتة لأسباب تتعلق بتهم انتهاك حرمة المحكمة. علاوة على ذلك، تمثل دعاوى انتهاك حرمة المحكمة عبئا جديدا يُضاف إلى عبء العمل الثقيل أصلا الذي يتحمله القضاة الدائمون والمخصصون الذين تقع عليهم مسؤولية إدارة دعاوى انتهاك حرمة المحكمة بالإضافة إلى القضايا الرئيسية المعهودة إليهم. وكتدبير للتخفيف إلى الحد الأدنى من تأثير تلك الدعاوى على إجراءات المحاكمة، حاولت بعض الدوائر أن تنظر فيها أثناء إجراءات المحاكمات المتعلقة بها باعتبارها جزءا منها. وفي الحالات التي يتعلق فيها انتهاك حرمة المحكمة بسلوك يُدعى صدوره عن المتهم، رأت بعض الدوائر أن حيادها اللازم للنظر في القضية سيكون محل طعن؛ وفي هذه الحالات، تحال قضية انتهاك حرمة المحكمة إلى دوائر أخرى للنظر فيها وإتمامها مباشرة. غير أن إحالة هذه القضايا إلى دوائر أخرى أضاف عبئا جديدا على موارد المحكمة.

٣٦ - وفي نيسان/أبريل، قمنا بتشكيل فريق عامل من أجل تقييم الجوانب الإجرائية والموضوعية في دعاوى انتهاك حرمة المحكمة وتقديم توصيات بشأن أساليب التعجيل بالبت

فيها. وسيقدم أول تقرير للفريق العامل في نهاية أيار/مايو، والأمل معقود على أن تتسنى الاستفادة من التوصيات للإسراع بالبت في ما تبقى من تلك القضايا.

دال – إجراءات الاستئناف

٣٧ – صدر حكمان استئنافيان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في قضية كرايشنيك (١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩) وقضية مركشيتش وسليفانتشانين (٥ أيار/مايو ٢٠٠٩). إضافة إلى ذلك، صدر قرار واحد بإعادة النظر (نالیتیلتش) و ١٤ قرار استئناف تمهيدي وثلاثة أحكام استئنافية أخرى. ومعروض حاليا أمام دائرة الاستئناف خمسة طلبات استئناف لأحكام. ومن مجموع هذه الطلبات، يُتوقع أن تعقد جلسات استماع في قضية هارادیناي وآخرين ود. ميلوشفتش قبل بداية العطلة الصيفية، وفي قضيتي بوشكوسكي وتارتشولوفسكي وديليتش بعد العطلة. وما زال موجز قضية ميلوتينوفيتش وآخرين قيد الإعداد، حيث يتوقع ورود طلبات استئناف من الادعاء العام والمتهمين الخمسة المدانين في المحاكمة. وحدثت تأخيرات نتيجة تقديم التماسات لإدراج أدلة إضافية في الاستئناف (قُدمت في كل من قضية مركشيتش وسليفانتشانين وفي قضية د. ميلوسيفتش)، فضلا عن تعقيدات كبيرة ناجمة عن قرار اتخذه الطرف المستأنف في قضية كرايجيشنيك بممارسة حقه في تمثيل نفسه والاستعانة بمستشار قانوني فقط في مسائل قانونية متفرقة.

٣٨ – وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن الدوائر الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد رفضت مؤخرا إحالة أربع قضايا في المرحلة التمهيدية إلى المحاكم المحلية (غاتيتي وهاتيغيكيمانا وكانيارو كيغا ومونيكازي) إلى جانب قضية تخص متهما واحدا ما زال مطلق السراح (ف. كايشيما). وتم الطعن في ثلاثة من هذه القرارات وأكدت دائرة الاستئناف قرارات الرفض. وبالتالي، فقد ظل على جدول دعاوى محكمة رواندا خمس قضايا كان يعتقد أنها من الممكن ترشيحها للإحالة. إضافة إلى ذلك، رفضت كل من الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف طلب إحالة قضية سابقة تخص باغاراغازا إلى النرويج بسبب عدم توافر القدرة اللازمة في النرويج للمقاضاة في الجرائم الدولية. كما رُفض طلب قدم لاحقا للإحالة إلى هولندا بسبب عدم اختصاص المحكمة بالنظر في تهم الإبادة الجماعية. وقد أعيد إدراج هذه القضية أيضا في جدول دعاوى محكمة رواندا. وسيؤدي احتفاظ المحكمة بهذا العدد الكبير من القضايا، كما يتضح من وجود القضايا السبع في المرحلة التمهيدية والعدد الكبير من المتهمين الفارين، إلى زيادة ملحوظة في عمل قضاة دائرة الاستئناف في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

٣٩ - ووفقا لتقرير المراجعة الذي أُعد في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، انخفض متوسط مدة المحاكمات في محكمة يوغوسلافيا السابقة انخفاضا سريعا من ٧١٢ يوما في عام ٢٠٠٢ إلى ٥١٧ يوما في عام ٢٠٠٥. وفيما يخص طلبات الاستئناف تحديدا، لاحظ المراجعون الخارجيون أنه بالرغم من أن متوسط الوقت الذي يستغرقه إصدار قرار الاستئناف لا يزال أطول من متوسط الوقت اللازم لإصدار حكم ابتدائي، فإن قرارات الاستئناف تصدر في وقت أقصر من متوسط الوقت المستهدف المتوخى أصلا، وهو سنتان بعد صدور الحكم. وأشار التقرير أيضا إلى أن طول المدة التي يستغرقها البت في طلبات الاستئناف التمهيدي، وكذلك عدد هذه الطلبات، قد تراجعا في السنوات الخمس الماضية، مما يدل على ترسيخ سوابق قانونية هامة.

٤٠ - وفي أول تقرير عن استراتيجية الإنجاز قُدِّم إلى مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٤، تم إبلاغ مجلس الأمن بأن هناك ما مجموعه ثمانية متهمين تجرى محاكمتهم في ست قضايا، وأن المحكمة قد تناولت، خلال السنوات التسع التي انقضت منذ إنشائها، ٣٨ دعوى قضائية تشمل ٥٩ متهما تم الفصل فيها أو يجري النظر فيها في الدوائر الابتدائية[١١]. وكان هناك في المجموع ٣٣ متهما ينتظرون المحاكمة في ١٧ قضية[١٢]، وتم الفصل في ٢٠ دعوى استئناف تشمل ٢٨ متهما[١٣]، وظل ٢٠ من الفارين مطلقي السراح. واليوم، أي بعد مرور خمس سنوات فقط، لا يوجد سوى خمسة متهمين في المرحلة التمهيدية[١٤]، وتجري حاليا محاكمة ٢١ متهما[١٥]، وانتهت محاكمة ١١٧ من مجموع ١٦١ شخصا أصدرت المحكمة لوائح اتهام بحقهم. ولم يتبق سوى المتهمين ملاديتش وهادزيتش اللذين ما زال من المتعين تقديمهما إلى العدالة، والقبض عليهما يتوقف على تعاون المجتمع الدولي[١٦]. وتفوق الإنجازات التي حققتها المحكمة إنجازات أي محكمة دولية أو محكمة مختلطة أخرى، سواء من حيث عدد الأشخاص الذين حوكموا أو من حيث إسهامها في القانون الجنائي الدولي، وهي تُظهر التزام المحكمة الدولية بالإسراع في إنجاز ولايتها.

(١١) S/2004/420، الفقرة ٢.

(١٢) S/2004/420، المرفق ٣.

(١٣) S/2004/420، المرفق ٤.

(١٤) انظر الضميمة الرابعة.

(١٥) انظر الضميمة الثانية.

(١٦) انظر الضميمة الثالثة.

ثالثا – الاحتفاظ بالقضاة والموظفين

٤١ – يعتبر التوصل إلى حل مسألة المعاش التقاعدي للقضاة الدائمين علامة بارزة في الجهد الرامي إلى كفالة توافر قضاة ذوي كفاءة ومؤهلات عالية لإدارة شؤون المحكمة خلال سنواتها الأخيرة.

٤٢ – ولا يزال القضاة المخصّصون يسهمون إسهاما متميّزا في تسريع عمل المحكمة. ويعمل بالمحكمة حاليا اثنا عشر قاضيا مخصصا، عقب رحيل ثلاثة قضاة مخصصين عملوا في محاكمة ميلوتينوفتيش وآخرين. ومن المتوقع أن يستمر انخفاض عدد القضاة المخصصين بعد صدور الأحكام هذا العام. وجميع القضاة المخصصين منخرطون تماما في عمل المحكمة ويشاركون أيضا في تحضير قضايا جديدة للمحاكمة. وقد أبدى القضاة المخصصون استعدادهم للاضطلاع بإجراءات ما قبل المحاكمة في قضايا غير القضايا الرئيسية المعهودة إليهم بهدف إتمام عمل المحكمة، ويشكل استمرار الجهود التي يقومون بها شرطا حاسما لإنجاز ولاية المحكمة.

٤٣ – ومع اقتراب موعد انتهاء ولاية المحكمة، سُجلت زيادة ملحوظة في عدد موظفيها المتميزين من ذوي المؤهلات العالية الذين يتركون المحكمة لأسباب مفهومة سعيا وراء وظائف أضمن في محاكم ومؤسسات دولية أخرى. ولا يسعني إلا أن أؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى مساعدة من مجلس الأمن والجمعية العامة للقيام على الفور باتخاذ التدابير اللازمة لاستبقاء موظفينا. وقد كتبت في هذا الصدد إلى الأمين العام وطلبت إليه تشكيل فرقة عمل معنية بالاستقدام على نطاق الأمم المتحدة من أجل إتاحة الفرص لموظفي المحكمة بعد تخفيض حجمها في مراكز العمل التي توجد بها مقار والوكالات المتخصصة وبعثات حفظ السلام، على غرار ما قام به الأمين العام السابق فيما يتعلق بلجنة الأمم المتحدة للتعويضات. ذلك أن قلة الموظفين المتاحين للمحكمة وعدم تمتعهم بالخبرة الكافية سيؤدي إلى إبطاء إجراءات المحاكمة والاستئناف، مما سيلقي عبئا ماليا أثقل بكثير على عاتق المجتمع الدولي في الأجل الطويل. وبالتالي، فإنني أحث مجلس الأمن والدول الأعضاء على التحلي ببعد النظر ومساعدتنا الآن في وضع استراتيجيات مناسبة لكفالة استبقاء الموظفين في وظائفهم إلى حين إلغائها.

رابعا – إحالة القضايا

٤٤ – كان لإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية أثر إيجابي كبير على الحجم الإجمالي لعبء العمل الواقع على المحكمة. وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، أصدرت دائرة

خاصة (''هيئة الإحالة'') أوامر بإحالة ثماني قضايا تخص ثلاثة عشر من المتهمين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام إلى السلطات المختصة في ثلاث محاكم وطنية مستقلة. ونتيجة لهذه الأوامر، أحيل عشرة من المتهمين إلى دائرة جرائم الحرب التابعة لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك، وأحيل اثنان من المتهمين إلى السلطات الكرواتية لمحاكمتهما أمام محكمة مقاطعة زغرب، وأحيل متهم واحد إلى صربيا لمحاكمته أمام محكمة بلغراد المحلية. ولا يندرج باقي المتهمين الذين ينتظرون المثول أمام المحكمة الدولية ضمن فئة المتهمين ذوي الرتب الدنيا أو المتوسطة من حيث معايير الأقدمية والمسؤولية المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وبالتالي لا تتوافر فيهم شروط الإحالة إلى المحاكم الوطنية.

٤٥ - ويواصل مكتب المدعي العام، من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية. وبمقتضى القاعدة ١١ مكررا، فإن لمكتب المدّعي العام سلطة مطالبة هيئة الإحالة بأن تلغي أمر الإحالة الصادر عنها لقضية من القضايا وتوجّه طلبا رسميا بإرجائها في حالة عدم التقيد فيها بأصول المحاكمة العادلة. وحتى الآن، لم يقدم المدعي العام أي طلبات من هذا القبيل. ومن مجموع المتهمين الثلاثة عشر المحالين إلى المحاكم الوطنية، اكتمل النظر في قضايا أربعة منهم حتى مرحلة الاستئناف و لم تعد هناك حاجة إلى رصدها. ويتعلق الأمر بقضايا مرفوعة ضد رادوفان ستانكوفيتش وجويكو يانكوفيتش وميتار راشيفيتش وسافو تودوفيتش الذين صدرت في حقهم أحكام بعد الاستئناف بالسجن لمدة عشرين سنة وأربع وثلاثين سنة وسبع سنوات واثنتي عشرة سنة ونصف على التوالي. وأقر متهمان آخران بالذنب وهما باشكو ليوبيتشتش ودوشان فوشتار، فأصبحت قضيتهما نهائية دون الحاجة إلى استئناف؛ وصدر في حقهما حكمان بالسجن لمدة عشر سنوات وتسع سنوات على التوالي. كذلك اختُتم رصد هذه القضايا. ويجري حاليا النظر في دعاوى استئناف قضايا خمسة متهمين هم زيليكو ميياكيتش ومومسيلو غروبان ودوشكو كنيزيفيتش ورحيم أديمي وميركو نوراك. وتتواصل حاليا محاكمة متهم واحد هو ميلوراد تربيتش. وفيما يتعلق بآخر المتهمين الثلاثة عشر، وهو فلاديمير كوفاتشيفتش، خلُصت المحكمة إلى أن حالته لا تسمح بمقاضاته إلى أن يطرأ أي تغيير على حالة صحته العقلية.

٤٦ - وقد ساهمت إحالة هذه القضايا إلى المحاكم الوطنية مساهمة كبيرة في تيسير قدرة المحكمة على الشروع دون تأخير في مقاضاة قادة أقل مرتبة سبق أن أصدرت المحكمة لوائح اتهام في حقهم. كما عززت في الوقت نفسه قدرة نظم المحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة على المقاضاة في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، سواء في الوقت الحاضر أو في السنوات القادمة.

خامسا – التوعية وبناء القدرات

٤٧ – واصلت المحكمة الاضطلاع بمجموعة واسعة من أنشطة التوعية بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في دول يوغوسلافيا السابقة. وظل التركيز الرئيسي ينصب على نقل المعرفة والخبرة وتعزيز قدرة السلطات الوطنية على المقاضاة في قضايا جرائم الحرب، فضلا عن التعريف بعمل المحكمة وتعزيز التغطية الإعلامية للمحاكمات والأحكام الصادرة.

٤٨ – ويواصل موظفو التوعية الموجودون في الميدان في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا المشاركة في مجموعة متنوعة من المناسبات العامة، حيث إنهم يخاطبون مباشرة أشد الطوائف تضررا، والأخصائيين القانونيين والمسؤولين الحكوميين، وقادة المجتمع المدني من أجل التصدي للأفكار المغلوطة والتصورات الخاطئة بشأن المحكمة وإجراءاتها وتعميم الحقائق بشأن إنجازات المحكمة وإسهامها في النهوض بيوغوسلافيا السابقة.

٤٩ – وتعمل المكاتب الإقليمية للتوعية بنشاط، بالتعاون مع وكالات ومنظمات خارجية، في تزويد عدة برامج تدريبية بدعم يشمل القيام بزيارات إلى المحكمة وتنظيم حلقات دراسية ميدانية. وقام برنامج التوعية بتيسير العديد من الزيارات التي قام بها عدة قضاة ومدعين عامين إلى المحكمة من البوسنة والهرسك ومن صربيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت أنشطة التوعية المضطلع بها من جانب محكمة يوغوسلافيا السابقة مفيدة في وضع استراتيجية جديدة للتوعية والإعلام لدائرة جرائم الحرب في محكمة البوسنة والهرسك، ترمي إلى إشراك الجمهور في الجهد المبذول للتعامل مع جرائم الحرب على مختلف المستويات. وقد شكل إطلاق الموقع الشبكي الجديد للمحكمة الدولية بمحتواه المحسّن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تطورا هاما، ذلك أنه يتيح عدة أدوات جديدة وإمكانية للوصول إلى قواعد بيانات ذات قيمة كبيرة للمشتغلين في الحقل القانوني في المنطقة.

٥٠ – وتواصل المحكمة تعزيز القدرات القيادية وحشد الدعم في مجال سيادة القانون في أوساط قطاعات الجمهور من الشباب في يوغوسلافيا السابقة من خلال برامج تعليمية وأنشطة تبادل ينظمها برنامج التوعية. وهناك مبادرة جديدة اتخذت في هذا الصدد تتمثل في برنامج تدريب داخلي وضع بالاشتراك مع منظمة من منظمات المجتمع المدني في صربيا. وقد بدأت الدفعة الثانية من الطلاب الصربيين الذين وقع عليهم الاختيار وموّلوا من خلال هذا المشروع في تلقي التدريب الداخلي في المحكمة. وسيلتحقون بعد ذلك مباشرة بدورات للتدريب الداخلي في المؤسسات القضائية الوطنية وفي منظمات غير حكومية، مما يعود

بالفائدة على الهياكل المحلية التي لا يمكن بدونها إحلال سلام دائم وبسط سيادة القانون في المنطقة.

سادسا – تعاون الدول مع المحكمة

٥١ – يسرني أن ألاحظ الدعم الواضح الذي أبداه المجتمع الدولي في اعتقال ونقل اثنين من الهاربين المتبقين البارزين هما: كارادزيتش وزوبليانين، لكنني أشعر في نفس الوقت بخيبة أمل إزاء عدم التمكن من اعتقال ملاديتش وهاديتش. ويجب ألاّ تغلق المحكمة أبوابها إلى أن يتم القبض على هذين الهاربين ومحاكمتهما. وإني أطلب مرة أخرى من جميع الدول أن تتعاون مع المحكمة بما يحقق امتثالها التام للالتزام الذي قطعته على نفسها بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة، وأحث مجلس الأمن على أن يوضح أن محاكمة المجتمع الدولي لهذين الهاربين لا تتوقف على التواريخ المقترحة في استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية.

سابعا – إرث المحكمة وآلية معالجة المسائل المتبقية

٥٢ – تواصل المحكمة الاستجابة بنشاط للطلبات المقدمة من مكتب المستشار القانوني التماسا للمعلومات بشأن وضع آلية لمعالجة المسائل المتبقية في ضوء اقتراب موعد إنجاز ولايتها. وفي هذا الصدد، قدمت المحكمة تقديراتها للوظائف اللازمة لهذه الآلية حسب مستوى العمل القضائي المتوقع واستجابت لعدة طلبات مقدمة التماسا لمعلومات إضافية بشأن عمل المحكمة. وتدرك المحكمة أن توافق الآراء الوحيد القائم حاليا فيما بين أعضاء الفريق العامل التابع لمجلس الأمن بشأن آلية معالجة المسائل المتبقية هو أن تكون صغيرة وتتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. وفي حين تتقبل المحكمة معارضة بعض أعضاء المجلس لفكرة احتفاظ المحكمة بجميع المهام المتبقية، فإنها تحث مجلس الأمن على كفالة عدم المساس بسلامة عمل المحكمة بفعل نقل تلك المهام إلى هيئات تفتقر إلى الخبرة والتمويل اللازمين لمعالجتها على النحو الواجب.

٥٣ – وظلت المسألة الأعم المتعلقة بإرث عمل المحكمة الذي ستتركه للمحاكم الدولية والمحاكم المحلية إحدى أولوياتنا في الفترة المشمولة بالتقرير. وقمنا، بمساعدة من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة الجنائية، بإعداد تجميع يضم ممارساتنا المطورة سيخرج إلى النور في لاهاي في جلسة للإحاطة الدبلوماسية من المقرر عقدها في ٢٨ أيار/مايو. ستنطلق عجلة العمل في هذا المشروع أيضا في اجتماعين يُعقد أحدهما في نيويورك في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والآخر في سراييفو في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وهناك مشروع آخر يجري تنفيذه بالشراكة مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق

الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تم في إطاره إعداد تقييم لقدرة الهيئات القضائية في بلدان يوغوسلافيا السابقة على إدارة قضايا جرائم الحرب، وتحديد الاحتياجات المتبقية وإجراء تقييم للجهود السابقة في مجال بناء القدرات من أجل تحديد أفضل الممارسات. وقد صدر التقرير المؤقت للمشروع في سراييفو في منتصف أيار/مايو ومن المتوقع صدور التقرير النهائي في أيلول/سبتمبر. وبموازاة ذلك، تعكف المحكمة على تصميم برامج لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لتلبية الاحتياجات المحددة لنظم العدالة المحلية المعنية بالتعامل مع قضايا جرائم الحرب. وتأمل المحكمة أن تحصل على تمويل كبير من المفوضية الأوروبية من أجل تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع شركائها من المنظمات.

٥٤ - وتشدد المحكمة على الأهمية الكبيرة التي تكتسيها مشاريع بناء القدرات، التي ترى أنها ليست فقط عناصر حاسمة في تنفيذ ولايتها المتمثلة في تعزيز السلام والمصالحة، بل أنها تشكل أيضا تدبيرا يرمي إلى زيادة الموارد المالية التي يقدمها المجتمع الدولي إلى المحكمة إلى أقصى حد. وفي هذا الصدد، تلاحظ المحكمة أنه رغم إهابة مجلس الأمن بالمجتمع الدولي، في قراريه ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، أن يمد يد المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، في إطار استراتيجية الإنجاز، لتحسين قدرتها على نظر القضايا المحالة إليها من محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا، ورغم تشجيعه للمحكمتين على تطوير وتحسين برامج التوعية التي تتعهدها، لم تخصص أي أموال من الميزانية العادية لتنفيذ مبادرات بناء القدرات أو أي أنشطة توعية أخرى في المنطقة. وللاضطلاع بهذه المهمة الحيوية، لا تعوّل المحكمة سوى على التمويل من التبرعات. وتعترف المحكمة بما تقدمه المفوضية الأوروبية من دعم مالي سخي لتوطيد أنشطة المحكمة في مجال بناء القدرات والتوعية، وتشيد بالتزام المفوضية بترسيخ سيادة القانون في دول يوغوسلافيا السابقة وبتسليمها بالأهمية الأساسية التي يكتسيها ضمان عدم ضياع خبرة المحكمة والحرص على نقلها إلى من هم أحوج إليها.

ثامنا - خاتمة

٥٥ - أبانت المحكمة الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن التزام ثابت بإكمال إجراءاتها القضائية في أسرع وقت ممكن، مع الامتثال التام في الوقت نفسه لمعايير الأصول القانونية المرعية. وتعزى أساسا التجاوزات في تواريخ الإنجاز المقدرة إلى عوامل لا تقع مباشرة تحت سيطرة المحكمة، بينما تعود تجاوزات أخرى إلى الجدول المفرط في الطموح الذي وضع لتلبية توقعات مجلس الأمن. ورغم هذا الضغط المتصاعد، يظل قضاة المحكمة وموظفوها متحفزين بشدة ومتحمسين وملتزمين التزاماً تاماً بتحسين سرعة إنجاز المحكمة لإجراءاتها القضائية عن طريق وضع تدابير جديدة وتنفيذها، بغية التدليل لمجلس الأمن

والمجتمع الدولي على وجاهة مبررات مواصلة دعمهم. بيد أنه من الواجب أن أكرر التأكيد لمجلس الأمن على أنه يجب أن يقابل هذا الالتزام بدعمه للتدابير الرامية إلى استبقاء أكفأ موظفي المحكمة. وعليه، أحث مجلس الأمن على كفالة اعتماد مخططات استبقاء ملائمة على سبيل الاستعجال. ويجب أن أشير أيضا من جديد إلى أن المؤسسات القضائية المحلية في يوغوسلافيا السابقة شريكة أساسية في عملية بناء مجتمع مسالم قائم على سيادة القانون، وهو المجتمع ذاته الذي يجب مواصلة تقديم المساعدة والدعم له ضماناً لديمومة تركة المحكمة واستمرار أثرها الإيجابي على المجتمعات المحلية في يوغوسلافيا السابقة، حتى بعد إقفال المحكمة.

٥٦ - وسيظل الجميع يتذكر المحكمة الدولية بوصفها أول وأنجح مؤسسة جنائية دولية أنشئت حتى الآن. وأهيب بمجلس الأمن، ضمانا لاستمرار إنجازات المحكمة الدولية، أن يواصل دعمه الحيوي لها، وأن يتخذ جميع التدابير الممكنة لتفعيل الاعتقال الفوري للهاربين الأخيرين لكي تتمكن من إكمال نظر قضاياها المتبقية على وجه السرعة، وأن يكفل قيام هيئة ملائمة بتنفيذ المهام المتبقية اللازمة على نحو سليم، ويقدم المساعدة إلى المؤسسات القضائية في يوغوسلافيا السابقة لتمكينها من مواصلة العمل الذي بدأته المحكمة الدولية ومجلس الأمن.

الضميمة الأولى

١ - الأشخاص الذين تمت إدانتهم أو تبرئتهم بعد محاكمات جرت في الفترة ما بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ (٦) (خمسة مدانين وواحد تمت تبرئته)

القضية	الاسم	الصفة السابقة	المثول أمام المحكمة للمرة الأولى	الحكم
١ -	دراغوليوب أويدانيتش	رئيس هيئة أركان جيش يوغوسلافيا	٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة
٢ -	نيكولا ساينوفيتش	نائب رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٣ أيار/مايو ٢٠٠٢	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ حكم عليه بالسجن لمدة ٢٢ سنة
٣ -	ميلان ميلوتينوفيتش	رئيس جمهورية صربيا	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بريئ من جميع التهم
٤ -	فلاديمير لازاريفتش	قائد فرقة بريشتينا، جيش يوغوسلافيا	٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة
٥ -	سريتن لوكيتش	رئيس شؤون الموظفين في وزارة الشؤون الداخلية الصربية لكوسوفو	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ حكم عليه بالسجن لمدة ٢٢ سنة
٦ -	نيبويسا بافكوفيتش	قائد الجيش الثالث، جيش يوغوسلافيا	٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ حكم عليه بالسجن لمدة ٢٢ سنة

٢ - الأشخاص الذي اعترفوا بارتكاب الجرم في الفترة ما بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩ (صفر)

القضية	الاسم	الصفة السابقة	المثول أمام المحكمة للمرة الأولى	الحكم
لم يعترف أحد بارتكاب الجرم				

٣ - الأشخاص الذين أدينوا بتهمة انتهاك حرمة المحكمة في الفترة ما بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ (٣)

القضية	الاسم	المثول أمام المحكمة للمرة الأولى	الحكم
١ -	أستريت هاراكيجا	٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	حكم عليه في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بالسجن لمدة خمسة (٥) أشهر
٢ -	باروش مورينا	٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	حكم عليه في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بالسجن لمدة ثلاثة (٣) أشهر
٣ -	دراغان يوكيتش	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	حكم عليه في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ بالسجن لمدة أربعة (٤) أشهر

الضميمة الثانية

المحاكمات الجارية في الفترة ما بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ (٢١ متهما – ٧ قضايا)

القضية	الاسم	الصفة السابقة	المثول أمام المحكمة للمرة الأولى	تعليقات
١ –	يادرانكو برليتش	رئيس ”جمهورية الهرسك – بوسنة الكرواتية“	٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	بدأت المحاكمة في قضية ”جمهورية الهرسك – بوسنة الكرواتية“ في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦
	برونو ستوييتش	رئيس إدارة الدفاع، ”جمهورية الهرسك – بوسنة الكرواتية“		
	سلوبودان براليك	مساعد رئيس إدارة الدفاع، ”جمهورية الهرسك – بوسنة الكرواتية“		
	ميليفوي بيتكوفيتش	قائد، مجلس الدفاع الكرواتي		
	فالينتين تشوريتش	رئيس إدارة الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي		
	بيريسلاف بوشيتش	قائد الشرطة العسكرية، مجلس الدفاع الكرواتي		
٢ –	ليوبيشا بيارا	عقيد، رئيس جهاز الأمن، جيش صرب البوسنة	١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	بدأت المحاكمة في قضية ”سريبرنيتشا“ في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦
	دراغو نيكوليتش	رئيس جهاز الأمن، فرقة درينا، جيش صرب البوسنة	٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	ليوبومير بوروفتشانين	نائب قائد، لواء الشرطة الخاصة التابع لوزارة الداخلية، جمهورية صربسكا	٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	ڤيويادين بوبوڤيتش	مقدم، مساعد قائد، فرقة درينا، جيش صرب البوسنة	١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	
	ڤينكو باندوريڤيتش	قائد، لواء زڤورنيك، جيش صرب البوسنة	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	ميلان غڤيرو	قائد مساعد، جيش صرب البوسنة	٢ آذار/مارس ٢٠٠٥	
	راديڤوي ميليتيتش	رئيس العمليات، نائب رئيس الأركان، جيش صرب البوسنة	٢ آذار/مارس ٢٠٠٥	
٣ –	ڤويسلاڤ شيشلي	رئيس الحزب الراديكالي الصربي	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣	بدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

القضية	الاسم	الصفة السابقة	المثول أمام المحكمة للمرة الأولى	تعليقات
٤ -	أنتي غوتوفينا	قائدة منطقة سبليت العسكرية، الجيش الكرواتي	١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	بدأت المحاكمة في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨
	إيڤان تشرماك	مساعد وزير الدفاع، قائد الشرطة العسكرية، كرواتيا	١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤	
	ملادين ماركاتش	قائد الشرطة الخاصة، كرواتيا	١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤	
٥ -	مومتشيلو بيريشيتش	رئيس الأركان العامة، جيش يوغوسلافيا	٩ آذار/مارس ٢٠٠٥	بدأت المحاكمة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
٦ -	سريدوي لوكيتش	عضوان (مزعومان) في الوحدة الصربية شبه العسكرية، البوسنة والهرسك	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	بدأت المحاكمة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨
	ميلان لوكيتش		٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦	
٧-	فلاديمير دورديفيش	مساعد وزير في وزارة الشؤون الداخلية الصربية، رئيس إدارة الأمن العام في الوزارة	١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧	بدأت المحاكمة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

الضميمة الثالثة

١ - الأشخاص الذين وصلوا إلى المحكمة في الفترة ما بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ (صفر)

الاسم	الصفة السابقة	مكان الجريمة	تاريخ الوصول	المثول أمام المحكمة للمرة الأولى
لا أحد				

٢ - باقي الهاربين في الفترة ما بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ (٢)

القضية	الاسم	الصفة السابقة	مكان الجريمة	تاريخ لائحة الاتهام
١ -	راتكو ملاديتش	قائد، هيئة الأركان الرئيسية، جيش صرب البوسنة	البوسنة والهرسك	٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥
٢ -	غوران هادزيتش	رئيس، ”مقاطعة سلافونيا وبارانيا وسرميوم الغربية المتمتعة بالحكم الذاتي“	كرواتيا	٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤
مجموع من تبقى من المشمولين بلوائح الاتهام: شخصان				

الضميمة الرابعة

المتهمون الذين ينتظرون المحاكمة في الفترة ما بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ (٦ متهمين، ٤ قضايا)

القضية	الاسم	الصفة السابقة	المثول أمام المحكمة للمرة الأولى
١ -	زدرافكو توليمير	قائد مساعد لجهاز الاستخبارات والأمن لجيش صرب البوسنة	٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧
٢ -	ميتشو ستانيشيتش	وزير الداخلية، جمهورية صربسكا	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥
	ستويان زوبليانين	رئيس أو قائد المركز الإقليمي لخدمات الأمن الخاضع لإدارة الصرب	٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
٣ -	رادوفان كارادزيتش	رئيس جمهورية صربسكا	٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨
٤ -	فرانكو سيماتوفيتش	قائد وحدة العمليات الخاصة، دوائر أمن الدولة، جمهورية صربسكا	٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣
	يوفيكا ستانيسيتش	رئيس دوائر أمن الدولة، جمهورية صربسكا	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

الضميمة الخامسة

الطعون التي تم البت فيها اعتبارا من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨[(١)]

(مع بيان تاريخ تقديم الطعن والقرار) مستكملة لغاية ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩

الطعون التمهيدية

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

١ –	بارليتس وآخرون IT-04-74-AR73.12	11/11/08-05/12/08
٢ –	بارليتس وآخرون IT-04-74-Ar65.12 – سري	10/12/08-16/12/08
٣ –	بارليتس وآخرون IT-04-74-Ar65.11	09/12/08-17/12/08
٤ –	بارليتس وآخرون IT-04-74-Ar65.13– سري	11/12/08-18/12/08
٥ –	بارليتس وآخرون IT-04-74-Ar73.13	13/11/08-12/01/08
٦ –	غوتوفينا وآخرون IT-06-90-AR73.3	19/11/08-26/01/09
٧ –	توليمير IT-05-88/2-AR72.1	29/12/01-25/02/09
٨ –	بارليتس وآخرون IT-04-74-AR73.14	29/12/01-26/02/09
٩ –	بيريشيتس IT-04-81-AR108bis 2 – سري	26/11/08-27/02/09
١٠ –	توليمير IT-05-88/2-AR72.2	22/01/09-12/03/09
١١ –	بيريشيتس IT-04-81-ar108bis.3– سري	24/02/09-30/03/09
١٢ –	كارادزيتش IT-95-5/18-AR73.1	19/01/09-06/04/09
١٣ –	بارليتس وآخرون IT-04-74-AR73.15	16/04/09-20/04/09
١٤ –	كارادزيتش IT-95-5/18-AR73.2	05/03/09-07/05/09

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

١ –	كاريمبرا وآخرون ICTR-98-44AR91	24/11/08-23/01/09
٢ –	كاريمبرا وآخرون ICTR-98-44AR73.14	30/10/08-30/01/09
٣ –	موفونيي ICTR-2000-55A-PT	05/02/09-24/03/09
٤ –	نشوغوزا ICTR-07-91-Ar	02/03/09-25/03/09
٥ –	نغيرومباتسي ICTR-98-44-AR65	30/03/09-07/04/09
٦ –	كاريمبرا وآخرون ICTR-98-44-AR73.15	13/02/09-05/05/09

الطعون في الأحكام

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

١ –	كراييشنيك IT-00-39-A	25/10/06-17/03/09
٢ –	مركشيتش IT-95-13/1-A	29/10/07-05/05/09

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

١ –	كاريرا ICTR-01-74-A	12/10/06-03/02/09

طعون أخرى

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

١ –	غوتوفينا IT-06-90-AR73.3	30/03/09-27/03/09
٢ –	شيشلي IT-03-67-T	11/12//08-09/04/09
٣ –	غوتوفينا IT-06-90-Ar73.4	18/02/09-07/05/09

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

١ –	نتاغيرورا ICTR-99-46-Ar28	19/09/08-18/11/08
٢ –	موسيما ICTR-96-13-R	28/01/09-27/02/09
٣ –	نغيزي ICTR-99-52-R	25/11/09-12/03/09
٤ –	ورتاغاندا ICTR-01-71-R75	14/04/09-22/04/09
٥ –	موسيما ICTR-96-3-R	05/03/09-23/04/09

الإحالات

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

١ –	هاتيغيكيمانا ICTR-00-55B-R11bis	30/06/08-04/12/08

الاستعراضات

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

١ –	ناليتيليك IT-98-34-R	01/07/08-19/03/09

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

١ –	نييتيغيكا ICTR-96-14-R	03/11/08-15/01/09

انتهاك حرمة المحكمة

(١) مجموع عدد الطعون التي تم البت فيها اعتبارا من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ = ٣٤

الطعون التمهيدية = ٢٠ حالات انتهاك حرمة المحكمة = صفر الإحالات = ١

الطعون في الأحكام = ٣ الاستعراضات = ٢ طعون أخرى = ٨

الضميمة السادسة

الطعون قيد النظر حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩[٢]

(مع بيان تاريخ تقديم الطعن) مستكملة لغاية ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩

الطعون التمهيدية		الطعون في الأحكام		
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة		**المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة**		
١ -	بارليتس وآخرون IT-04-74-Ar65.14	11/03/09	١ - د. ميلوزيفيتش IT-98-29/1-A	31/12/07
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا			٢ - هارادينياي وآخرون IT-04-84-A	01/05/08
١ -	كاريميرا وآخرون ICTR-98-44-Ar73.16	02/03/09	٣ - بوشكوسكي/تاركولوفسكي IT-04-82-A	22/07/08
٢ -	كاريميرا وآخرون ICTR-98-44-Ar73.17	04/03/09	٤ - ديليتس IT-04-83-A	14/10/08
٣ -	نشوغوزا ICTR-07-91-A	25/03/09	٥ - ميلوتينوفيتش IT-05-87-A	09/03/09
٤ -	نغراباتواري - ICTR-99-54-A	21/04/09	**المحكمة الجنائية الدولية لرواندا**	
			١ - نشاميهيغو ICTR-2001-63-A	20/10/08
			٢ - زيغيرانيارازو ICTR-01-73-A	29/12/08
			٣ - باغوسورا ICTR-98-41A	29/12/08
			٤ - بيكيندي ICTR-01-72-A	29/12/08
			٥ - روكوندو ICTR-01-70-A	11/03/09

طعون أخرى		
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة		
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا		
١ -	ندينديياهيزي ICTR-01-71-R	12/12/08
٢ -	روتاغاندا ICTR-96-3-R	09/03/09
٣ -	موفونيي ICTR-00-55A-Ar	07/04/09
٤ -	موسيما ICTR-96-3-R	01/05/09

الإحالات

الاستعراضات		
١ -	بارايا غويزا ICTR-99-52A-R	25/11/08

حالات انتهاك حرمة المحكمة		
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة		
١ -	IT-04-84-R77.4-A، هاراكيا وموورينا	02/01/09
٢ -	IT-05-88-R77.1-A، يوكيتش - سري	14/04/09

(٢) مجموع عدد الطعون قيد النظر = ٢٢

الطعون التمهيدية = ٥ حالات انتهاك حرمة المحكمة = ٢ الإحالات = صفر

الطعون في الأحكام = ١٠ الاستعراضات = ١ طعون أخرى = ٤

الضميمة السابعة

طلبات الطعن التي تم البت فيها اعتبارا من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

17/11	كاريميرا وآخرون (نغيرومباتسي)
18/11	نتشاميهيغو
18/11	كاريميرا وآخرون (نغيرومباتسي)
27/11	كاريميرا وآخرون (نزيروريرا)
03/12	ندينداباهيزي
04/12	كاريرا
16/12	بارایاغویزا
17/12	ندينداباهيزي
17/12	روتاغاندا
13/01	بيكيندي
13/01	زيغيرانيارازو
14/01	باغوسورا
14/01	كابيليغي
15/01	نييتيغيكا
15/01	نيزينغيومفا
15/01	نيزينغيومفا
15/01	كابيليغي
15/01	باغوسورا
16/01	باغوسورا وآخرون
16/01	باغوسورا وآخرون
19/01	باغوسورا وآخرون
22/01	روتاغاندا
22/01	ندينداباهيزي
28/01	بارایاغویزا
28/01	زيغيرانيارازو
28/01	باغوسورا وآخرون
06/02	موسيما
09/02	موفونيي
16/02	روتاغاندا
18/02	كاريميرا وآخرون
19/02	ندينداباهيزي
27/02	ندينداباهيزي
02/03	باغوسورا وآخرون
06/03	نشوغوزا

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

17/11	بوشكوسكي وتارتشولوفسكي
19/11	بوشكوسكي وتارتشولوفسكي
25/11	بوشكوسكي وتارتشولوفسكي
25/11	مركسيتش وسليفانتشانين
28/11	بوشكوسكي وتارتشولوفسكي
01/12	(سري وفي غياب المدعى عليهما) – ماركسيتش وسليفانتشانين
01/12	(سري وفي غياب المدعى عليهما) – ماركسيتش وسليفانتشانين
01/12	(سري وفي غياب المدعى عليهما) – ماركسيتش وسليفانتشانين
04/12	مركسيتش وسليفانتشانين
11/12	دليتش
12/12	(سري وفي غياب المدعى عليهما) – ماركسيتش وسليفانتشانين
12/12	مركسيتش وسليفانتشانين
12/12	(سري وفي غياب المدعى عليهما) – ماركسيتش وسليفانتشانين
18/12	(سري) – بوشكوسكي وتارتشولوفسكي
19/01	مركسيتش وسليفانتشانين
20/01	(سري و في غياب المدعى عليهما) – مركسيتش وسليفانتشانين
20/01	د . ميلوزيفيتش
20/01	بارليتس
23/01	بارليتس
26/01	هاراكيا وموورينا
27/01	كارادزيتش
29/01	(سري) – بيريزيدتش
09/02	ماركسيتش
09/02	ماركسيتش
09/02	هاراكيا وموورينا
12/02	هاراكيا وموورينا
13/02	سري – مركسيتش وسليفانتشانين
13/02	مركسيتش وسليفانتشانين
16/02	سري – مركسيتش وسليفانتشانين
19/02	بوشكوسكي وتارتشولوفسكي
03/03	د. ميلوشفيتش
03/03	هاراديناي
11/03	بوشكوسكي وتارتشولوفسكي

06/03	كاريميرا
10/03	زيغيرانيرازو
10/03	كاريميرا
11/03	موسيما
12/03	(سري) – نييتيغيكا
17/03	روكوندو
18/03	زيغيرانيرازو
24/03	موفونيي
24/03	كاريميرا وآخرون
25/03	نشوغوزا
25/03	روكوندو
30/03	نشاميهيغو
03/04	روكوندو
03/04	باغوسورا
06/04	كاريميرا
09/04	روتاغاندا
16/04	باغوسورا وآخرون
21/04	نسوهوغوزا
22/04	موفونيي
22/04	روتاغاندا
24/04	كاريميرا وآخرون
24/04	كاريميرا وآخرون
24/04	روتاغاندا
27/04	نغيراباتواري
27/04	بارايا غويزا
27/04	نديندا باهيزي
27/04	نزيروريرا
29/04	نشاميهيغو
29/04	نشاميهيغو
05/05	موسيما
05/05	زيغيرانييرازو
06/05	روكوندو
06/05	بيكيندي
06/05	نشاميهيغو
19/03	هاراكيا وموورينا
19/03	(سري) – بيريزيتش
19/03	ميلوتينوفيتش
23/03	ميلوتينوفيتش وآخرون
26/03	د. ميلوزيفيتش
26/03	بوشكوسكي وتارتشولوفسكي
27/03	غوتوفينا وآخرون
02/04	(سري) – ميلوتينوفيتش وآخرون
08/04	هراركيا
08/04	غوتوفينا وآخرون
09/04	د. ميلوزيفيتش
09/04	مركسيتش وسليفانتشانين
09/04	مركسيتش وسليفانتشانين
16/04	بوشكوسكي وتارتشولوفسكي
16/04	بوشكوسكي وتارتشولوفسكي
22/04	د. ميلوزيفيتش (سري)
27/04	د . ميلوزيفيتش
27/04	هاراديناي وآخرون (سري)

الضميمة الثامنة

الجدول الزمني لمحاكمات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ورقة عمل)

اعتبارا من ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩

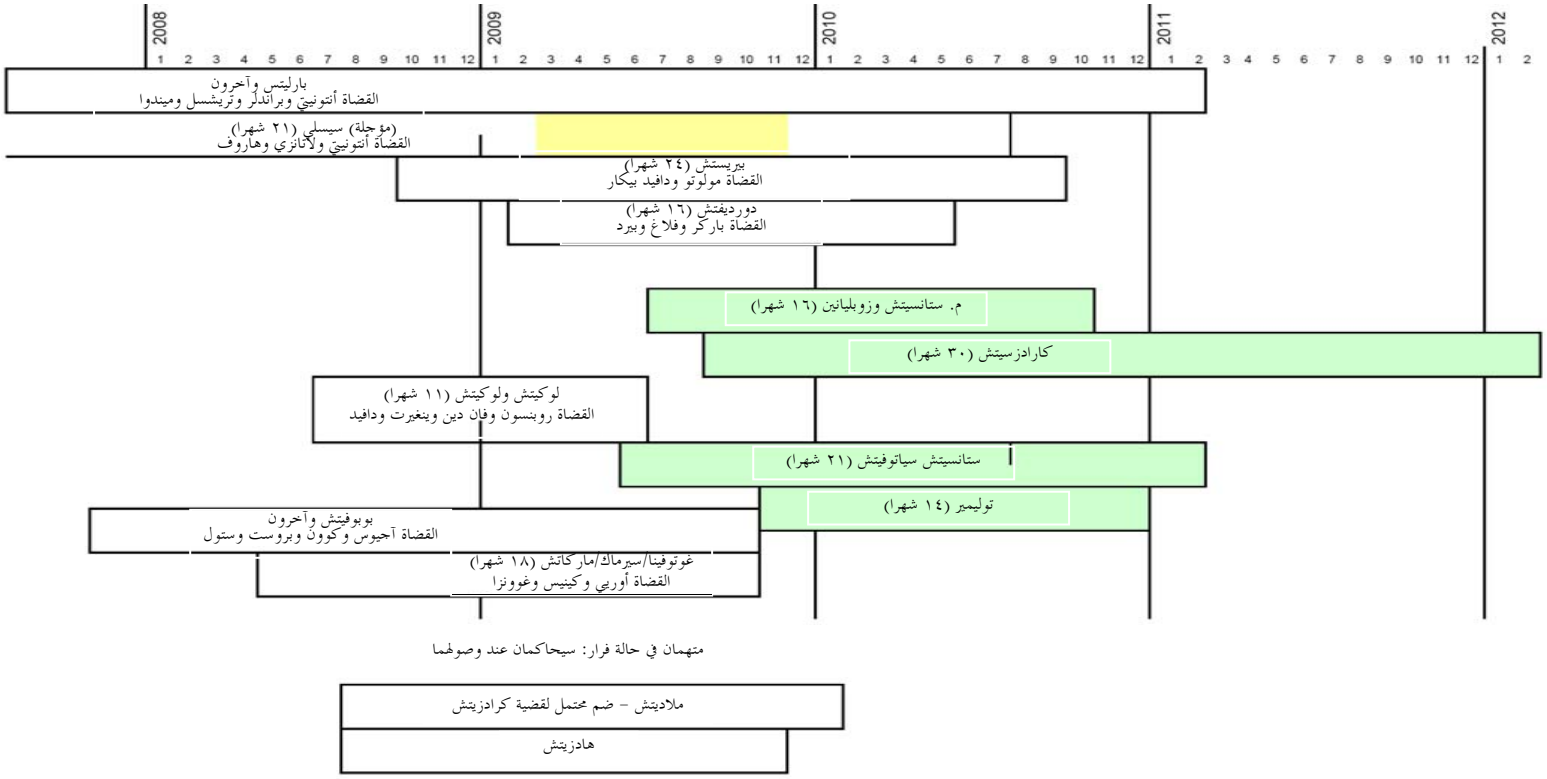

الضميمة التاسعة

الجدول الزمني للطعون المقدمة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ورقة عمل)

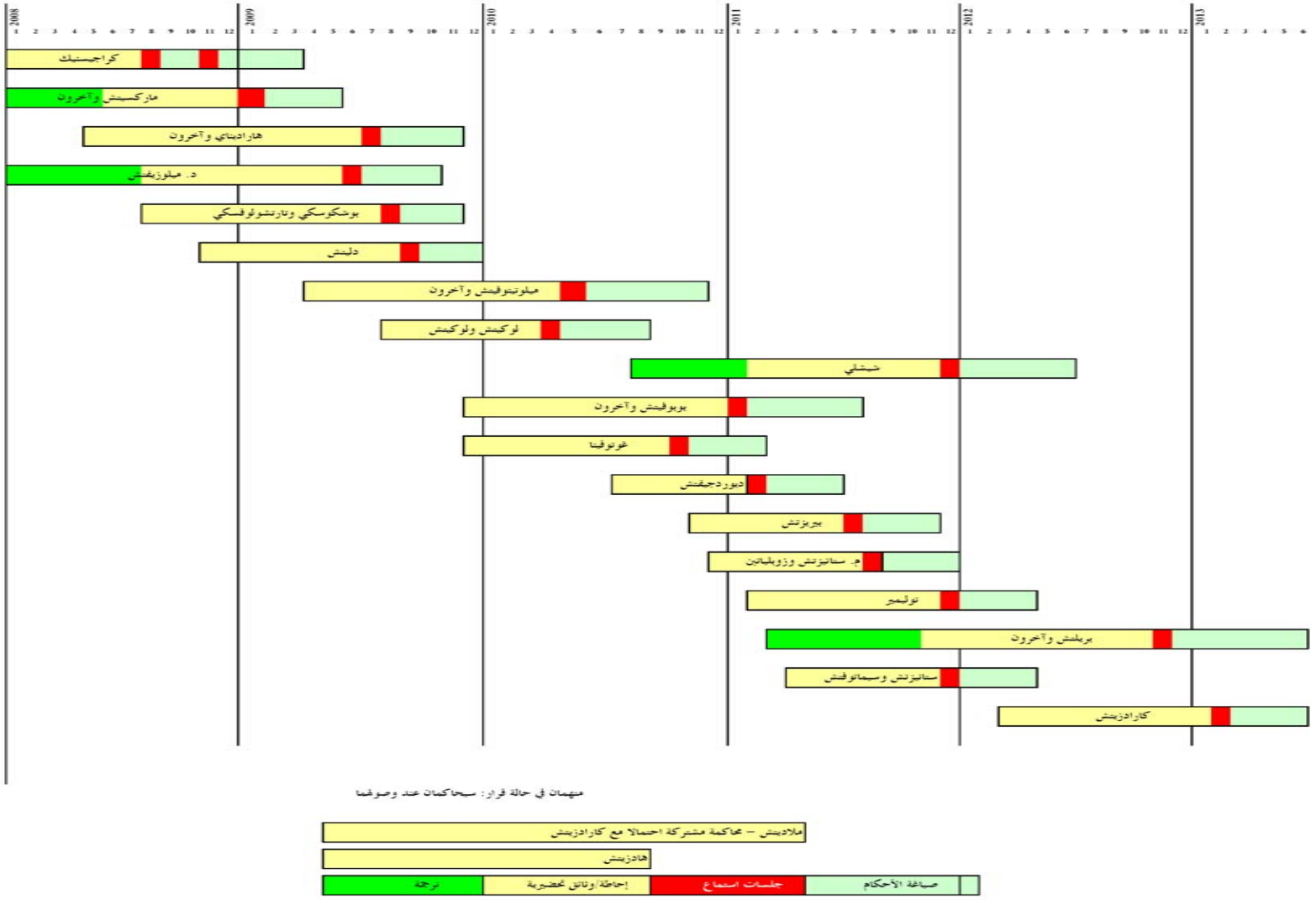

الضميمة العاشرة

الجدول الزمني للطعون المقدمة للمحكمة الدولية الجنائية لرواندا (ورقة عمل)

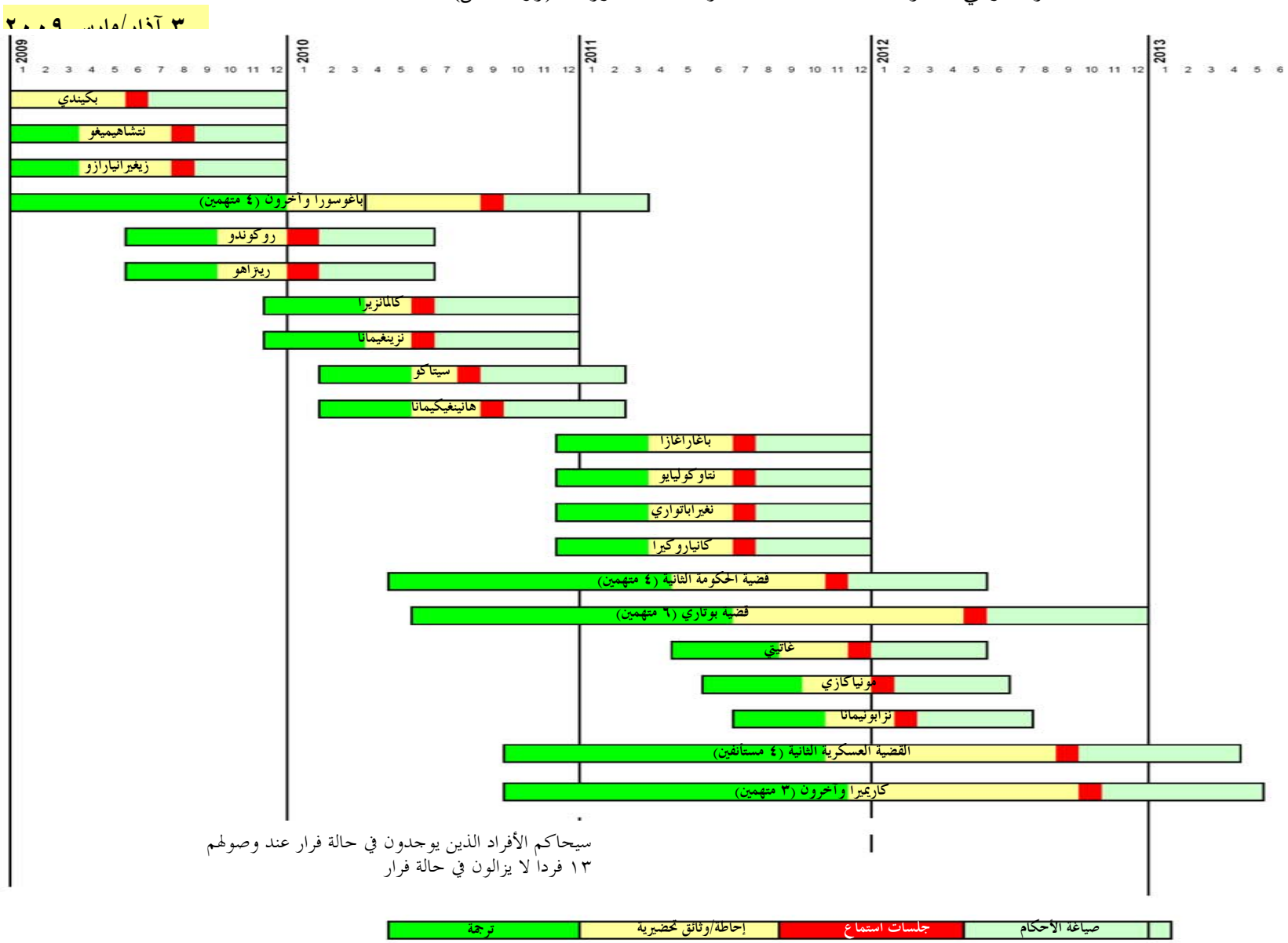

المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن بموجب الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

مقدمة

١ - هذا هو التقرير الحادي عشر المقدم من المدعي العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٢ - وقد أُحرز تقدم مهم خلال الأشهر الستة الأخيرة صوب إكمال نظر القضايا السبع المعروضة حاليا على المحكمة. وعلاوة على ذلك، قُطعت أشواط كبيرة في إعداد القضايا الأربع المتبقية الموجودة في المرحلة التمهيدية للمحاكمة. ولا يزال مكتب المدعي العام ملتزماً بإخضاع الهارَبَيْن المتبقيَيْن وهما راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، للمقاضاة أمام المحكمة الدولية. وبينما يجري إعداد قضية كرادزيتش للمحاكمة، صار اعتقال راتكو ملاديتش (وهو شريك محتمل في التهمة) في أقرب وقت ممكن أمرا ذا أولوية ليتسنى محاكمتهما معاً على ما ارتكباه من جرائم مشتركة.

٣ - وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، ركز مكتب المدعي العام على أربع أولويات رئيسية، هي: '١' استكمال المحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية؛ '٢' كفالة التعاون الدولي لتوفير الأدلة واعتقال الهاربين من وجه العدالة؛ '٣' إحالة القضايا وملفات التحقيق إلى السلطات الوطنية، وتقديم المساعدة من أجل الانتقال مجددا إلى الهيئات القضائية المحلية؛ '٤' إدارة الموارد على نحو ييسّر الاستعداد لتقليص حجم مكتب المدعي العام في نهاية المطاف بالموازاة مع استكمال المحاكمات ودعاوى الاستئناف.

استكمال المحاكمات وإجراءات الاستئناف

٤ - إن المدعي العام ملتزم بشدة باستكمال المحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية. فعلى امتداد الأشهر الستة الأخيرة، أحرز تقدم كبير صوب إكمال برنامج المحاكمات. فمن بين ٢١ متهما ضمن الدعاوى السبع المعروضة على المحكمة، دخل أحد المتهمين الآن مرحلة المرافعة النهائية (لو كيتش ولو كيتش)، وستنتهي المرافعات النهائية المتعلقة بمتهم آخر عما قريب (بوبوفيتش وآخرون)، ويوجد متهمان في مرحلة الدفاع (برليتش وآخرون،

وغوتوفينا وآخرون)، وثلاثة متهمين في مراحل مختلفة من إجراءات الادعاء (شيشلي، ودوردفيتش، وبيريشيتش). ولم يتبق في المراحل التمهيدية للمحاكمة سوى أربع قضايا (ستة متهمين): كرادزيتش، وستانيشيتش وزوبليانين، وستانيشيتش وسيماتوفيتش، وتوليمير. وتتعلق جميع القضايا بشخصيات سياسية وعسكرية رفيعة المستوى.

٥ - ويجابه الادعاء العام تحديات جسيمة بسبب تشعب القضايا وحجمها. وتعمل أفرقة المحاكمة والاستئناف التابعة لمكتب المدعي العام بكامل طاقتها لكفالة إحراز التقدم بكفاءة وسرعة على صعيد كل قضية على حدة.

المحاكمات

٦ - شكّل النطق بالحكم في قضية ميلوتينوفيتش وآخرين في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ إنجازا مهما خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. وتم الحكم بإدانة خمسة مسؤولين صربيين سابقين رفيعي المستوى في قطاعات السياسة والجيش والشرطة، لإقدامهم على الطرد القسري لما ينيف عن ٠٠٠ ٧٠٠ من ألبان كوسوفو على امتداد فترة ثلاثة أشهر في عام ١٩٩٩. وتم الحكم بالبراءة على متهم سادس. وتوجد هذه القضية الآن في طور الاستئناف. وقد أبان الادعاء العام عن قدرته على تحريك الملاحقة القضائية بفعالية في القضايا التي تضم عدة متهمين قياديين، وذلك من خلال المحاكمة المشتركة للمتهمين الضالعين في الفعل الجنائي نفسه.

٧ - ومن الأحداث المهمة الأخرى المتصلة بالمحاكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

- دخول القضية الثانية التي تضم عدة متهمين قياديين، قضية بوبوفيتش وآخرين، وقضية لوكيتش ولوكيتش مرحلة المرافعات النهائية؛
- اختتام إجراءات الملاحقة القضائية في قضية غوتوفينا وآخرون في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩؛
- إحراز تقدم كبير في إجراءات الملاحقة القضائية في قضيتي دوردفيتش وبيريشيتش.

٨ - وتعذّر الالتزام بتواريخ استراتيجية الإنجاز العامة للمحكمة بسبب أحداث غير متوقعة. وحدث تأخر كبير في قضية شيشلي عندما أوشكت إجراءات الملاحقة القضائية على الانتهاء نتيجة للإرجاء الناجم عن صعوبة كفالة الحصول على الأدلة المتبقية من الشهود. وتحوم شكوك كبيرة حول تاريخ مواصلة الإجراءات. وتم تنقيح تاريخ الإنجاز

المتوقع لقضية دورديفيتش بحيث يعكس التقدم المحرز حتى الآن، وصار من المتوقع الآن اختتامها في أوائل عام ٢٠١٠ عوض أواخر عام ٢٠٠٩.

٩ - وتتزايد صعوبة التخطيط وإدارة الوقت بشكل أكبر خلال مرافعة الدفاع. وقد تأخرت قضية لوكيتش ولوكيتش في أطوارها النهائية نتيجة للحاجة إلى التحري في الادعاءات المتعلقة بالتأثير في الشهود وإلى الرد على الطعون المتأخرة في الأدلة التي سبق تقديمها. وسارت كذلك أيضا مرافعة الدفاع في قضية برليتش وآخرون بوتيرة أبطأ من المتوقع. ودخلت قضية برليتش وآخرون الآن عامها الرابع ولا يتوقع النطق بأي حكم حتى عام ٢٠١١.

١٠ - ومن المتوقع أن تبدأ إجراءات قضيتي ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وستانيشيتش وزوبليانين قبل العطلة الصيفية. وقد أخذت فرصة نظر قضية ملاديتش بالاشتراك مع قضية كرادزيتش تتلاشى بسرعة. ومن المقدر أن تستغرق محاكمة راتكو ملاديتش بشكل منفصل ما بين ١٨ شهرا وعامين. وتشير التقديرات الواردة في أحدث جدول زمني لمحاكمات الدائرة إلى أن معظم أعمال المحاكمة المتبقية ستنتهي في أواخر عام ٢٠١٠، مع القضايا النهائية، باستثناء قضية كرادزيتش، التي لن تنتهي إلا في في مطلع عام ٢٠١١ أو منتصفه. ويرد أدناه مزيد من التفاصيل بشأن التقدم المحرز في فرادى القضايا.

١١ - تشمل قضية بوبوفيتش وآخرين لائحة اتهام ضد سبعة من المسؤولين الرفيعي المستوى في الجيش الصربي البوسني ووزارة الداخلية بارتكاب الإبادة البشرية والاضطهاد في حق مسلمين بوسنيين في سريبرنيتسا وزيبا في عام ١٩٩٥. وبدأت المحاكمة في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وبحلول شباط/فبراير ٢٠٠٨، عند إقفال إجراءات الادعاء العام، كان قد عرض على المحكمة ١٥٠ شاهدا، و ٣٦ إفادة من إفادات الشهود، وعدة آلاف من الأحراز. وبدأت إجراءات الدفاع في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وأدلى آخر شاهد من شهود النفي بشهادته في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩. وقدمت أفرقة الدفاع ٩٥ شهادة شفوية، و ٢٩ إفادة شهود، ومئات الأحراز. وستكتمل المرافعات الختامية بحلول ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ولم تفرض الدائرة الابتدائية أي قيود على ساعات الإفادة أو عدد الشهود، ولم تشهد المحاكمة أي تأخيرات قانونية أو إجرائية كبيرة. ومن الجائز صدور الحكم قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

١٢ - وفي قضية برليتش وآخرين التي تضم عدة متهمين قياديين، والتي توجد قيد المحاكمة، يوجه الاتهام ضد ستة أفراد رفيعي المستوى في جمهورية هرسك البوسنة الكرواتية ومجلس الدفاع الكرواتي، باضطهاد مسلمين بوسنيين وصربيين في الجنوب الغربي من البوسنة

والهرسك في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وبدأت المحاكمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (في حوالي الوقت نفسه الذي بدأ فيه نظر قضية ميلوتينوفيتش وآخرون). وأقفلت إجراءات الادعاء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عقب استدعاء ١٤٥ شاهدا، وتقديم ١٠١ من إفادات الشهود، وعرض ما يربو على ٠٠٠ ٤ حرز. وبدأت مرافعة الدفاع في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨. واكتملت مرافعات الدفاع المتعلقة بمتهمين، هما يادرانكو برليتش وبرونو ستوييتش، عقب استدعاء ١٩ شاهدا لكل منهما وعرض ما ينيف عن ٠٠٠ ٢ حرز. وبدأت مرافعة الدفاع الخاصة بالمتهم الثالث، سلوبودان براليك، في بداية أيار/مايو ٢٠٠٩. وبالنظر إلى الوقت الذي خصصته الدائرة لأفرقة الدفاع المتبقية، تشير التوقعات الحالية إلى أن المرافعات الختامية لن تقدم حتى أواخر ٢٠١٠.

١٣ - وكما سبق توقعه، أقفلت مرافعات الادعاء في قضية غوتوفينا وآخيرون في آذار/مارس ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن تبدأ مرافعات الدفاع في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٩. ويوجه الاتهام ضمن القضية إلى أنتي غوتوفينا، الجنرال في الجيش الكرواتي، وإيفان تشيرماك، القائد السابق لحامية كنين، وملادين ماركاتش، القائد السابق للشرطة الخاصة التابعة لوزارة الداخلية ومساعد وزير العدل، بارتكاب جرائم خلال عملية العاصفة، وهي عملية عسكرية شنتها كرواتيا في عام ١٩٩٥. وقدم الادعاء العام ٧٨ شاهدا، و ١٠٤ إفادات مكتوبة، وما يربو على ٥٠٠ ٢ حرز في ١٧٥ يوما.

١٤ - ويتولّى فوييسلاف شيشلي، رئيس الحزب الراديكالي الصربي، تمثيل نفسه في مواجهة ١٤ اتهاما بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على امتداد ثلاثة بلدان. وقد شهدت المحاكمة عدة تأخيرات. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أرجأت الدائرة المحاكمة لغاية إشعار آخر من أجل كفالة نزاهة إجراءات المحاكمة. ومن غير الواضح متى ستسوّى الصعوبات التي تسببت في الإرجاء ومتى سيمكن استئناف المحاكمة. وثمة ١١ شاهدا لم يستدعيهم الادعاء العام بعد في إطار مرافعاته. وفي غضون ذلك، نقل مكتب المدعي العام معظم أعضاء فريق المحاكمة بشكل مؤقت إلى أفرقة محاكمة أخرى أو كلفهم بالاضطلاع بمهام أخرى.

١٥ - ووُجهت لفلاستيمير دورديفيتش، الوزير المساعد سابقا في وزارة الشؤون الداخلية الصربية، ورئيس جهاز الأمن العام بها، تهمة ارتكاب جرائم ضد السكان الألبان في كوسوفو عام ١٩٩٩. وبدأت محاكمته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتبذل هيئة الادعاء ما في وسعها لعرض هذه القضية في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك عن طريق اقتراح تقديم الأدلة في شكل إفادات خطية للشهود.

١٦ - وانطلقت القضية المرفوعة ضد مومتشيلو بيريشيتش، الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش اليوغوسلافي في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وتتوقع النيابة العامة أن تنتهي من تجهيز القضية في الموعد المحدد - بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أو قبل ذلك التاريخ.

١٧ - وتأخرت محاكمة يوفيتشا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وهما اثنان من كبار أعضاء جهاز أمن الدولة في بلغراد، بسبب مرض يوفيتشا ستانيشيتش. وأعادت الدائرة القضية إلى المرحلة التمهيدية. وفي نهاية نيسان/أبريل، أمرت الدائرة بمعاودة فتح المحاكمة. ونُظمت جلسة لاستعراض سير القضية في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩. ومن المقرر عقد جلسة تمهيدية في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩. ومن المقرر الاستماع إلى المرافعات الاستهلالية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، وبدء الاستماع إلى الشهود في ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

١٨ - وتجري الإجراءات التمهيدية في القضية المرفوعة ضد رادوفان كارادزيتش على قدم وساق. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أكدت الدائرة الابتدائية لائحة الاتهام المعدلة المقدمة من هيئة الادعاء، والتي تستكمل الادعاءات من حيث الجوانب القانونية والوقائع، وتوضحها، وتبين تفاصيلها. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أودعت هيئة الادعاء موجزا مؤقتا تمهيديا ضمنته تفاصيل مرافعة الادعاء مع الإشارة إلى الأدلة التي سيعتمد عليها. ومن أجل زيادة كفاءة وسرعة عرض الدفوعات، قدمت هيئة الادعاء العديد من الالتماسات التي تطلب فيها من الدائرة الإحاطة قضائيا بوقائع جرى الفصل فيها في إطار إجراءات أخرى. وكخطوة أخرى لتقصير مدة المحاكمة، ستعمد هيئة الادعاء، كلما أمكن ذلك، إلى الاعتماد على بيانات الشهود الخطية للحد من عدد الشهود الذين ينبغي الاستماع إليهم شخصيا في أثناء المحاكمة أو الحد من شهاداتهم الشفوية، على التوالي. فإذا وافقت الدائرة على هذا الإجراء، ستنخفض كثيرا المدة الزمنية الضرورية لقيام هيئة الادعاء بتحضير الأدلة التي تثبت أساس الجريمة. ومن المتوقع أن تبدأ المحاكمة بعد الجلسة التمهيدية القادمة التي ستُعقد في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وتبذل هيئة الادعاء كل ما في وسعها للوفاء بمختلف الالتزامات التي تقع على عاتقها في الفترة التمهيدية واستكشاف سبل اختزال المدة الزمنية التي يستغرقها عرض الأدلة أثناء المحاكمة. غير أن تمثيل رادوفان كارادزيتش لنفسه يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق بشأن الوقائع أو المستندات.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت جلستان تحضيريتان في قضية ستانيشيتش وزوبليانين، وهي قضية مرفوعة ضد ميتشو ستانيشيتش، وزير داخلية صربي سابق في البوسنة

والهرسك، وستويان زوبليانين، رئيس مركز خدمات الأمن في بانيا لوكا. وتتوقع هيئة الادعاء أن تبدأ المحاكمة قبل حلول الإجازة القضائية الصيفية.

٢٠ - ويجري الإعداد لمحاكمة توليمير حتى يمكن البدء فيها هذا الخريف. ويقوم زدرافكو توليمير، المساعد السابق لقائد الاستخبارات والأمن التابع لهيئة الأركان الرئيسية في جيش صرب البوسنة، بتمثيل نفسه في المحاكمة. وهذا ما يجعل من الصعب تقدير طول المدة التي ستستغرقها المحاكمة. وقد أعربت هيئة الادعاء عن اعتزامها الاستعانة بما مجموعه ١٩٠ من الشهود، يدلي ٦٥ منهم بشهادتهم شخصيا، ويدلي ١٢٥ منهم بإفادات خطية، كإجراء يرمي إلى الحد من طول المدة التي تستغرقها المحاكمة. وحيث إن محاكمة توليمير ستكون رابع محاكمة تخص سريبرينيتسا تجري أمام المحكمة، فإنه من الممكن الاعتماد على وقائع سبق البت فيها إذا وافقت الدائرة على ذلك. وسيعتمد طول مدة المحاكمة جزئيا على استخدام الأدلة الخطية، ويمكن أن تصل تلك المدة إلى ٣٠ شهرا.

قضايا الاستئناف

٢١ - لا يزال عمل هيئة الادعاء بشأن قضايا الاستئناف مستمرا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف الحكم في قضيتي كرايشنيك ومركشيتش، وسليبفانتشانين. وستقدم هيئة الادعاء طعونا ضد خمسة من المتهمين الستة المشمولين بالحكم الأول الصادر ضد عدة متهمين، وهم ميلوتينوفيتش ومن معه.

٢٢ - وتبذل هيئة الادعاء ما بوسعها لتقديم طلبات الاستئناف قبل المواعيد التي تحددها الدائرة بهدف التعجيل بعقد جلسات الاستماع. وقد تم الانتهاء من تقديم طلبات استئناف قضايا هاراديناي وآخرين، ودراغان ميلوشيفيتش وبوشكوسكي وتارتشولوفسكي، وديليتش، وأصبح الادعاء مستعدا للانتقال إلى الخطوة التالية حالما تحدد دائرة الاستئناف موعدا لجلسة استماع. وتتوقع هيئة الادعاء أن تنتهي من تقديم مرافعاتها الختامية في قضيتي هاراديناي وآخرين ودراغان ميلوشيفيتش قبل حلول الإجازة القضائية الصيفية.

٢٣ - وسيتواصل العمل الخاص بدعاوى الاستئناف خلال الأشهر الستة المقبلة على قدم وساق، ولا سيما بتحضير موجزات الطعون الخمسة المقدمة من الادعاء والطعون الخمسة المقدمة من الدفاع في قضية ميلوتينوفيتش وآخرين. وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، يُتوقع أن يصدر حكم ابتدائي في قضية لوكيتش ولوكيتش، وكذلك في القضية الثانية المتعددة المتهمين، وهي قضية بوبوفيتش وآخرين، وربما أيضا في قضية غوتوفينا وآخرين. وسيكون لدى شعبة الاستئناف قائمة تضم ٢٤ قضية من قضايا الاستئناف. ولا يُتوقع أن يكتمل العمل في قضايا الاستئناف قبل عام ٢٠١٣.

قضايا انتهاك حرمة المحكمة

٢٤ - يواصل المكتب التعامل مع مسألة انتهاك حرمة المحكمة باعتبارها مسألة خطيرة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عرض الادعاء العام على دوائر المحكمة عدة حالات يُشتبه في أنها تنطوي على انتهاك لحرمة المحكمة.

٢٥ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قدم الادعاء إخطارا بالطعن في الحكم الصادر في قضية هاراكيا وموريناء، وهي قضية انتهاك لحرمة المحكمة ناشئة من قضية هاراديناي وآخرين.

التعاون الدولي

٢٦ - لا يزال مكتب المدعي العام يسعى إلى الحصول على التعاون الكامل من دول يوغوسلافيا السابقة وغيرها من الدول لتنفيذ ولايته، كما هو مطلوب بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة.

التعاون من جانب دول يوغوسلافيا السابقة

٢٧ - لا يزال تعاون دول يوغوسلافيا السابقة يكتسي أهمية حيوية، ولا سيما في المجالات التالية: (١) الوصول إلى المحفوظات والوثائق والشهود، (٢) وحماية الشهود، (٣) وبذل الجهود للعثور على الشخصين اللذين لا يزالان فارين من العدالة واعتقالهما ونقلهما، واتخاذ تدابير ضد من يقدم الدعم لهما.

٢٨ - ومن أجل تحقيق التعاون في هذه المجالات في الوقت المناسب، اجتمع المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع السلطات السياسية والقضائية في صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل مكتب المدعي العام التحاور مع كبار المسؤولين على صعيد الدولة وعلى مستوى العمل، وتطوير الشراكة القائمة مع مكاتب الادعاء الوطنية.

٢٩ - وفضلا عن التعاون بين مكتب المدعي العام وسلطات الدول، لا بد من زيادة التعاون في المجال القضائي بين دول يوغوسلافيا السابقة. وهناك عدد من العقبات التي تعترض قيام تعاون من هذا القبيل، بما في ذلك حظر تسليم رعايا دولة إلى دولة أخرى، والعراقيل القانونية التي تحول دون نقل قضايا جرائم الحرب بين الدول. وهذه العوائق يمكن أن تهدد نجاح التحقيق في قضايا جرائم الحرب ومحاكمة المتهمين لاستحالة تسليم المشتبه فيهم وتعذر تبادل الأدلة. وتؤثر هذه الحالة أيضا على القضايا التي ينبغي أن تقوم الملاحقة القضائية فيها

على أساس مواد تتعلق بالتحقيق يحيلها مكتب المدعي العام. ويجب على جميع السلطات المعنية أن تعالج هذه المسائل على وجه الاستعجال.

تعاون صربيا

٣٠ - أحرزت صربيا المزيد من التقدم في تعاونها مع مكتب المدعي العام.

٣١ - وفي الأشهر الستة الماضية، استمر التحسن فيما تقدمه صربيا من مساعدة من حيث الاطلاع على المحفوظات وتوفير الوثائق. وردت صربيا في الوقت المناسب على الغالبية العظمى من طلبات المساعدة المقدمة من مكتب المدعي العام، وقامت بتلبية جميع الطلبات الهامة العالقة تقريبا. وقاد المجلس الوطني الصربي للتعاون مع المحكمة هذه الجهود بنجاح. ويشجع مكتب المدعي العام السلطات الصربية على ضمان استمرار هذا الاتجاه والحيلولة دون الرجوع عنه. فسيظل ما تقدمه تلك السلطات من مساعدة في هذا الصدد ذا أهمية قصوى خلال المحاكمات المقبلة لكبار القادة، بما في ذلك قضية كارادزيتش.

٣٢ - وقد استجابت السلطات الصربية على نحو كاف وفي الوقت المناسب لطلبات محددة للحصول على المساعدة، ولا سيما فيما يتعلق بتيسير مثول الشهود أمام المحكمة. وفي بعض الحالات المحددة، استجاب على الفور كل من مكتب المدعي العام الصربي المتخصص في جرائم الحرب والأجهزة الأمنية الصربية لطلبات ترمي إلى ضمان سلامة الشهود المعرضين للخطر، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير معينة. ونظرا لأن التأثير على الشهود لا يزال يمثل مشكلة خطيرة ويشكل مصدر قلق بالغ لمكتب المدعي العام، فإن المكتب سيواصل العمل عن كثب مع السلطات الصربية والاعتماد عليها عند الوقوف على مثل هذه الحالات.

٣٣ - ويظل إلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش الفارين من العدالة أكثر الأمور مدعاة للقلق فيما يتعلق بالتعاون من جانب صربيا. وبناء على المعلومات المتاحة حاليا، يعتقد مكتب المدعي العام أن كلا الفارين يوجدان في متناول السلطات الصربية.

٣٤ - وفي هذا الصدد، يواصل مكتب المدعي العام عن كثب تتبع الجهود التي تبذلها السلطات الصربية للعثور على هذين الفارين، ويرسل بانتظام من يمثله في الاجتماعات التنسيقية التي يعقدها فريق العمل المعني بتعقب الفارين. وأطلعت السلطات الصربية المدعي العام بشكل كامل، خلال الزيارة التي قام بها إلى بلغراد في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٩، على الجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية لتعقب الفارين.

٣٥ - ومنذ إلقاء القبض على رادوفان كارادزيتش، أُحرز المزيد من التقدم على صعيد العمليات. فقد اتخذ مجلس الأمن القومي لصربيا وفريق العمل خطوات لتحسين كفاءة

العمليات الجارية والتنسيق بين مختلف أجهزة الحكومة. ويبدو أن هذه الأجهزة مصممة وقادرة على تحديد مكان الفارين المتبقيين وإلقاء القبض عليهما. وتجري عمليات تفتيش معقدة وواسعة النطاق للوصول إلى الفارين وشبكات تقديم الدعم لهما. وعلى الرغم من بعض أوجه القصور في عمليات التفتيش والضبط التي أجريت مؤخرا، فقد تحسنت بصورة عامة أجهزة الحكومة المكلفة بالتعقب من حيث الكفاءة المهنية. وإلى جانب العمليات الجارية على الأرض، يجري الاضطلاع باستعراض وتحليل شاملين للمعلومات المتاحة حاليا. ففي ظل القيادة السابقة لأجهزة الأمن والاستخبارات، لم تتم الاستفادة من معلومات هامة كان من الممكن أن تؤدي إلى إلقاء القبض على الفارين. ونتيجة لذلك، تعيد السلطات حاليا تحليل جميع المعلومات التي كانت متاحة في السابق، وتتحقق من جميع الأدلة التي يمكن أن تساعد في حل القضية.

٣٦ - ومن أجل تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية والملموسة في المستقبل القريب، يجب على السلطات الصربية مواصلة تقديم جميع أشكال الدعم اللازم للعمل المهني المنجز على مستوى العمليات. ولذلك، يتعين على الحكومة، بأعضائها وكبار مسؤوليها، أن تهيئ مناخا يفضي إلى تحسين التعاون مع مكتب المدعي العام. وأما الأقوال السلبية وغير المبررة التي تشكك في نزاهة المحكمة الدولية فهي تأتي في هذا الصدد بنتائج عكسية، بل يمكن أن تؤثر سلبا على تعاون صربيا مع المحكمة.

تعاون كرواتيا

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت كرواتيا لأغلبية طلبات المساعدة بشكل كاف وفي الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، استمر مكتب المدعي العام الحكومي في كرواتيا في تقديم المساعدة المناسبة لمكتب المدعي العام استجابة لطلبات محددة.

٣٨ - غير أن مكتب المدعي العام ظل يواجه صعوبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لضمان تعاون كرواتيا في محاكمة غوتوفينا وآخرين. وتحديدا، باءت بالفشل محاولات مكتب المدعي العام الحصول على عدد من الوثائق العسكرية الرئيسية المتصلة بـ 'عملية العاصفة' التي تم الاضطلاع بها في عام ١٩٩٥. ولم يحرز تقدم يذكر في هذا المجال منذ تقديم التقرير الأخير للمكتب إلى مجلس الأمن.

٣٩ - وفي عام ٢٠٠٧، حدد مكتب المدعي العام بدايةً عددا من الوثائق المعينة المتصلة بقضية غوتوفينا وطلبها. وبعد محاولات عديدة فاشلة للحصول على هذه الوثائق، أمرت الدائرة الابتدائية كرواتيا في أيلول/سبتمبر الماضي، بناء على طلب من الادعاء العام، بتقديم تقرير مفصل عن خطوات التحقيق التي اتخذتها لتحديد مكان الوثائق المطلوبة وعن النتائج

التي توصلت إليها، وذلك عملا بالمادة ٥٤ مكررا. وأثناء التحقيق، قدمت كرواتيا بعض الوثائق ذات الصلة، ومنها ما طُلب من تقارير خاصة صادرة عن الشرطة، وبعض المعلومات المفيدة في تحديد تسلسل الجهات التي كان في عهدتها عدد من الوثائق التي كان ينبغي أن تكون مخزونة في المحفوظات العسكرية الكرواتية لكنها لا تزال مفقودة. بيد أن نتائج هذا التحقيق الإداري كانت محدودة. وعلاوة على ذلك، استمرت كرواتيا في إنكار وجود العديد من الوثائق المطلوبة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أقرت كرواتيا بأن ٢٣ وثيقة رئيسية من الوثائق الـ ٩٨ التي لا يزال الادعاء العام يبحث عنها، موجودة ولكن لا يعرف مكانها. ووافقت على مواصلة البحث عنها على سبيل الأولوية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، قدمت كرواتيا نتائج إضافية توصل إليها التحقيق الإداري ومعلومات تكميلية عن تسلسل الجهات التي كانت الوثائق المفقودة في عهدتها. وحتى اليوم، لم يُقدَّم أي من الوثائق الرئيسية الثلاث والعشرين. ولا تزال هذه القضية قيد النظر أمام الدائرة الابتدائية. ولما كانت المحاكمة تشرف على الانتهاء، فإن مكتب المدعي العام يحث كرواتيا على مواصلة تحقيقها بصورة شاملة وتركيز جهودها على تحديد مكان هذه الوثائق الرئيسية وتقديمها إلى المحكمة الدولية.

تعاون البوسنة والهرسك

٤٠ - لا تزال سلطات البوسنة والهرسك تتيح الوصول إلى المحفوظات الحكومية وتوفر الوثائق المطلوبة. وتواصل تلك السلطات أيضا الاستجابة بشكل مناسب لطلبات المساعدة المحددة، وخصوصا عن طريق تيسير مثول الشهود أمام المحكمة. وما فتئت السلطات على الصعيد المركزي وعلى صعيد كل من الكيانين، بين الحين والآخر، تستجيب بسرعة وبالشكل المناسب لطلبات المساعدة المحددة الصادرة عن مكتب المدعي العام، وذلك في غضون مهلة قصيرة جدا.

٤١ - ويشجع مكتب المدعي العام سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في البوسنة والهرسك على اتخاذ التدابير اللازمة ضد الذين يساعدون الفارين المتبقّين على الإفلات من العدالة أو يعوقون بأي شكل آخر تنفيذ المحكمة لولايتها تنفيذاً فعالاً.

٤٢ - ومن دواعي القلق البالغ أن يكون رادوفان ستانكوفيتش، الذي وجهت إليه المحكمة تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بما فيها الاغتصاب، لا يزال فارا من وجه العدالة. وكانت المحكمة الدولية قد نقلته إلى البوسنة والهرسك في أيار/مايو ٢٠٠٥ عملا بالمادة ١١ مكررا وفرّ من السجن منذ سنتين بينما كان يقضي عقوبة مدتها ٢٠ سنة في فوتشا. وينبغي أن تتخذ سلطات البوسنة التدابير اللازمة ضد المسؤولين عن فراره والضالعين فيه.

٤٣ - ويأمل مكتب المدعي العام ألا تؤثر المصاعب السياسية والهيكلية الداخلية التي تواجهها البوسنة والهرسك تأثيرا سلبيا على تعاونها مع المحكمة الدولية.

تعاون الدول والمنظمات الأخرى

٤٤ - يواصل مكتب المدعي العام الاعتماد على الدول والمنظمات الدولية في تقديم الوثائق والمعلومات المطلوبة لشتى المحاكمات ودعاوى الاستئناف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقديم المجتمع الدولي للمساعدة أمر لا بد منه لكفالة سلامة الشهود، وتغيير أماكن إقامتهم عند الحاجة.

٤٥ - ويعرب مكتب المدعي العام عن تقديره للدعم المقدم من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والمنظمات غير الحكومية، بما فيها تلك الناشطة في يوغوسلافيا السابقة. وسيظل هذا الدعم حاسما للمضي قدما في أعمال المحكمة.

الانتقال إلى المقاضاة المحلية

٤٦ - لا تزال إحالة الملفات والمواد المتصلة بالقضايا المشمولة بالتحقيق إلى المحاكم الوطنية المختصة عنصرا رئيسيا في استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة الدولية. ويواصل مكتب المدعي العام دعم جهود المقاضاة الوطنية عن طريق تيسير الوصول إلى المعلومات والأدلة المتاحة في لاهاي.

٤٧ - ولمكتب المدعي العام علاقات عمل إيجابية مع مكتب المدعي العام الحكومي في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، ومكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا. وكثيرا ما يتشاور المكتب مع نظائره بشأن عدد من القضايا.

القضايا المشمولة بالمادة ١١ مكررا

٤٨ - كما ذُكر سابقا، استخدمت إجراءات الإحالة بموجب المادة ١١ مكررا استخداما كاملا و لم يعد هناك قضايا أخرى تبدو قابلة للإحالة.

٤٩ - ومن القضايا الست التي أحيلت إلى البوسنة والهرسك، اختُتمت أربع قضايا بصدور حكم استئناف نهائي؛ وجرى الانتهاء من مرحلة المحاكمة في قضية واحدة؛ ولا تزال قضية أخرى في مرحلة المحاكمة. ويواصل مكتب المدعي العام مساعدة سلطات البوسنة والعمل في ارتباط وثيق معها لدعم الإجراءات الوطنية في محاكمة ميلوراد تربيتش. واختُتمت مرحلة المحاكمة في إحدى القضايا التي أحيلت إلى كرواتيا، ويُنتظر صدور حكم استئناف نهائي

بشأنها عن المحكمة العليا في كرواتيا. وأما القضية التي نقلت إلى صربيا، فقد علقت مؤقتا بسبب اعتلال صحة المتهم. وليس واضحا الآن متى سيستعيد المتهم صحته ليتمكن من المثول أمام المحكمة أو ما إذا كان ذلك سيحدث بالفعل. وطلب مكتب المدعي العام أن تبقى السلطات الصربية على علم بالوضع وأن تبلغ المكتب بأية تطورات تستجد.

٥٠ - وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا رصد إجراءات المحاكمة والاستئناف في القضايا المحالة إلى البوسنة والهرسك وكرواتيا باسم مكتب المدعي العام، وتقدم تقارير منتظمة عن هذه الإجراءات إلى المكتب. وتستخدم تقارير المنظمة هذه كأساس للتقارير المرحلية التي يقدمها المدعي العام كل ثلاثة أشهر إلى قضاة المحكمة.

إحالة مواد التحقيق إلى السلطات الوطنية

٥١ - يواصل مكتب المدعي العام تجميع مواد التحقيق واستعراضها لتسليمها إلى مكتب المدعي العام الحكومي في البوسنة والهرسك. وخلال الأشهر الستة الماضية، أعد مكتب المدعي العام مواد تحقيق تتعلق بما مجموعه ١٠ مشبوهين وتغطي ثلاث بلديات في البوسنة والهرسك. ويتوقع المكتب أن يحيل جميع المواد إلى مكتب المدعي العام الحكومي في البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٩. وحالما تتاح للسلطات المحلية فرصة استعراض المواد التي أحيلت وتقييمها، سيواصل مكتب المدعي العام تقديم المساعدة على نطاق واسع لأغراض المتابعة. وينبغي أن تتعاون صربيا والبوسنة والهرسك تعاونا وثيقا لضمان النجاح في مواصلة مقاضاة المتهمين في هذه القضايا وتجنب الازدواجية في التحقيقات.

٥٢ - ويتوقع مكتب المدعي العام أيضا إجراء مزيد من التحقيقات على المستوى الوطني في الجرائم التي صدرت بها لوائح اتهام في إطار تعديل يقترح إجراؤه للائحة اتهام رفضتها المحكمة الدولية. ولا يمكن متابعة مثل هذه التهم الإضافية أمام المحكمة لكنها، في حد ذاتها، تستحق مقاضاة المتهمين فيها. وسيحال المزيد من مواد التحقيق إلى مكتب المدعي العام الحكومي في البوسنة والهرسك لهذا الغرض.

٥٣ - ويواصل مكتب المدعي العام دعم الجهود الدولية والوطنية المبذولة لتعزيز الإدارة الخاصة المعنية بجرائم الحرب التابعة لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك. وهذه المساعدة عنصر حاسم لمواصلة أعمال التحقيق والمقاضاة المتعلقة بالملفات التي أحالتها المحكمة الدولية.

طلبات المساعدة المقدمة من السلطات القضائية الوطنية

٥٤ - استجاب مكتب المدعي العام لما مجموعه ٩٠ طلبا من طلبات المساعدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٥ - وصدرت أغلبية الطلبات (٤٥ طلبا) عن السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة (٣١ طلبا من البوسنة والهرسك، و ١٠ طلبات من كرواتيا، وأربعة طلبات من صربيا). وكان بعض هذه الطلبات يرتبط ارتباطا وثيقا بقضايا مرفوعة ضد متهمين حوكموا من قبل أمام المحكمة الدولية.

٥٦ - وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت الطلبات المقدمة من دول من خارج يوغوسلافيا السابقة تقوم بالتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت فيها. واستجاب مكتب المدعي العام لـ ٣٤ من طلبات المساعدة المقدمة من هذه الدول خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتعلقت هذه الطلبات بتقديم الوثائق وإتاحة إمكانية إدلاء موظفي المحكمة الدولية بأقوالهم في المحاكمات المحلية. وصدرت ثمانية طلبات عن منظمات دولية.

٥٧ - واستجاب مكتب المدعي العام أيضا إلى عدد من الطلبات الواردة من دول يوغوسلافيا السابقة والمتعلقة بطائفة من تدابير الحماية التي أمرت المحكمة الدولية بتوفيرها للشهود بموجب المادة ٧٥ (حاء). ومن المتوقع أن يزيد عدد هذه الطلبات في المستقبل.

٥٨ - وأخيرا، ما زالت وفود من مكاتب المدعين العامين، وفي المقام الأول من بلدان يوغوسلافيا السابقة، تزور مكتب المدعي العام بحثا عن مواد لدعم التحقيقات الوطنية في جرائم الحرب.

جهود بناء القدرات والتعاون الإقليمي فيما بين الدول

٥٩ - يتوقف نجاح مقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي محليا على وجود نظم للعدالة الجنائية لدى الدول لها القدرة على معالجة القضايا التي لا يمكن للمحكمة الدولية أن تنظر فيها. ولذلك، يواصل مكتب المدعي العام، أحيانا بالاشتراك مع الدوائر وسجل المحكمة، مساعدة نظرائه الوطنيين على التعامل مع هذه الملاحقات القضائية المتخصصة والمتشعبة، وذلك عن طريق بذل جهود شتى مبينة أدناه. وما زال تركيز مكتب المدعي العام في هذا الصدد منصبا على مواصلة الشراكة الفعالة مع المدعين العامين والمحاكم في المنطقة.

٦٠ - وباشر مكتب المدعي العام بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي برنامجا يسمح بدمج المدعين العامين التابعين للمكتب المعني بجرائم الحرب ومكاتب المدعين العامين الحكوميين في المنطقة، في مكتب المدعي العام في لاهاي لفترة من الزمن. وهؤلاء المدعون العامون الوطنيون من البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا سيكون مقرهم في لاهاي بصفتهم مدعين عامين معنيين بشؤون الاتصال، وسيكون بإمكانهم الاطلاع على الوثائق والمعلومات التي جمعها مكتب المدعي العام.

٦١ - كما ستتاح لهؤلاء المدعين العامين المعنيين بشؤون الاتصال فرصة إجراء مشاورات منتظمة مع أفرقة المحاكمة لأغراض تعزيز تحقيقاتهم المحلية في جرائم الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، ستتاح للفنيين القانونيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة فرصة المشاركة في البرنامج. وتكمل هذه الترتيبات برنامج التدريب الداخلي القائم بالفعل الذي يتيح للمتدربين من المنطقة العمل في مكتب المدعي العام لفترات تتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر.

٦٢ - وبدعم من الاتحاد الأوروبي، قام مكتب المدعي العام أيضا بتنظيم مؤتمر بشأن المدعين العامين الوطنيين والمختصين في جرائم الحرب في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، عقد في بروكسل في ٢ و ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وبينما يبدى المدعون العامون في عدد من القضايا تعاونا جيدا، تظل التحريات الموازية تطرح مشكلة حينما يكون بلد ما حائزا للأدلة بينما يقيم المشتبه فيه في بلد آخر. وأحرز تقدم في وضع قوائم جرد للقضايا بالاستعانة ببرامجيات متوافقة. وسيتعين إبرام اتفاقات قانونية وتقنية فيما بين مختلف مكاتب المدعين العامين من أجل تنظيم طرق الاطلاع على قوائم القضايا هذه وعلى المعلومات المخزنة.

٦٣ - غير أنه كما ذكر أعلاه، لا تزال العوائق القانونية التي تواجه تسليم المشتبه فيهم ونقل الأدلة من دولة إلى أخرى تحول في العديد من الحالات دون إجراء تحريات فعالة. ويجب على الدول أن تسد على وجه الاستعجال ''ثغرة الإفلات من العقاب'' هذه وأن تدخل التعديلات اللازمة على الأطر القانونية السارية التي تعمل في ظلها. ويظل مكتب المدعي العام ملتزما التزاما شديدا بدعم مثل هذه المبادرات على الصعيد الإقليمي.

٦٤ - ويواصل مكتب المدعي العام المشاركة في اجتماعات الشبكة الأوروبية لجهات التنسيق المعنية بالإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويشارك أيضا بانتظام في الاجتماعات المعقودة مع مكاتب الادعاء العام الدولية الأخرى قصد تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات.

إدارة الموارد

٦٥ - يظل إنجاز المحاكمات والطعون في مواعيدها وبكفاءة على رأس أولويات مكتب المدعي العام. ومع أنه تلزم إتاحة موارد كافية لإنجاز المحاكمات المتبقية الهامة والمعقدة حتى عام ٢٠١١ والطعون حتى عام ٢٠١٣، فسيجري تنفيذ خطة تقليص جدية. ومع إحراز التقدم في المحاكمات والطعون، وبناء على التوقعات الراهنة المتعلقة بالقضايا التي سينظر فيها مستقبلا، ينتظر الشروع في أوائل عام ٢٠١٠ في إجراء تخفيض كبير في مستويات ملاك الوظائف وفي البنود غير المتعلقة بالوظائف. وستتواصل عملية التقليص بصفة تدريجية خلال

السنتين المقبلتين وفقا لوتيرة إتمام المحاكمات. وستدرج هذه الخطط في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ المقبلة.

٦٦ - ووضع مكتب المدعي العام معايير لضمان إجراء عملية التقليص بشكل تدريجي يتسم بالسلاسة والكفاءة. ورغم أن المكتب ما زال ملتزما تماما باستراتيجية الإنجاز، لا بد له من أن يؤكد أن الاحتياجات التنظيمية للمكتب اللازمة للنهوض بولايته تعتبر الأمر الأهم من أي برنامج يطبق لتخفيض الحجم. وسيسعى المدعي العام إلى مراعاة احتياجات الموظفين في إطار هذه العملية متى أمكن ذلك.

٦٧ - ويعرب المدعي العام عن تقديره لتفاني والتزام موظفيه الذين هم عنصر أساسي في إنجاز الولاية بنجاح. ومع اقتراب إنجاز أعمال المحكمة، غادر عدد من الموظفين المكتب سعيا إلى الحصول على وظيفة تتيح الاستقرار على المدى الأطول. ويتوقع أن يغادر المزيد من الموظفين المكتب في المستقبل. ونظرا لأن حجم العمل لا يزال كبيرا، فقد يطرح افتقاد المعارف المؤسسية المتخصصة وصعوبة تعيين الموظفين ذوي الخبرة لإنجاز المحاكمات المتبقية تحديا كبيرا. ولذلك يظل استبقاء الموظفين ذوي المؤهلات العالية في مكتب المدعي العام أمرا حاسما في إنجاز المحاكمات والطعون بنجاح. ويقوم المدعي العام، إلى جانب الرئيس وأمين السجل، بدعم المبادرات الرامية إلى إيجاد سبل لاستبقاء الموظفين المؤهلين إلى أن تنجز ولاية المحكمة.

٦٨ - وبالتشاور الوثيق مع الرئيس وأمين السجل، يواصل المدعي العام المشاركة في المناقشة المتعلقة بإنشاء آلية دولية لمعالجة المسائل المتبقية وتحديد المكان المقبل لمحفوظات المحكمة. وينبغي أن يتواصل وجود المحكمة في شكلها الحالي، وإن كان مقلصا، إلى أن تنجز المحاكمات والطعون. ويمكن للآلية المذكورة أن تبدأ عملها عقب ذلك. والمشاورات متواصلة في هذا الشأن مع مجلس الأمن والأمانة العامة.

خاتمة

٦٩ - ظل مكتب المدعي العام خلال الأشهر الستة الأخيرة ملتزما على نحو كامل بإتمام المحاكمات والطعون وببلوغ أهداف استراتيجية المحكمة الدولية المتعلقة بالإنجاز في المواعيد المحددة. ورغم إحراز تقدم كبير، أدت عدة أحداث غير منتظرة إلى بعض التأخير الإضافي في الجدول الزمني للمحاكمات. وشهد تعاون الدول تحسنا، ولكن لا يزال هناك عدد من المسائل التي لم تحسم بعد، بما في ذلك مسألتا الوصول إلى الوثائق والمحفوظات وإلقاء القبض على الهاربين. ويظل تعاون الدول حاسما في إنجاز أعمال الادعاء العام في الوقت المحدد وبنجاح.

٧٠ - وواصل مكتب المدعي العام تطوير الشراكات مع المدعين العامين الوطنيين الذين يعالجون قضايا متعلقة بجرائم الحرب. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك المشروع الجديد المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الدولية الذي يتيح العمل في مكتب المدعي العام للمدعين العامين المعنيين بشؤون الاتصال وللمتدربين من المنطقة. وستظل أيضا مكاتب الادعاء العام الوطنية في حاجة إلى مساعدة ودعم المجتمع الدولي من أجل إجراء محاكمات جرائم الحرب على المستوى الداخلي.

٧١ - وفي الأشهر القادمة، سيواصل مكتب المدعي العام التخطيط لمواجهة المزيد من لتقليص لحجمه والخفض لموارده. وفي سياق التصدي للطبيعة المعقدة للمحاكمات والطعون المتبقية الجارية والمقبلة، سيشكل استبقاء الموظفين المؤهلين العاملين على هذه القضايا تحديا جسيما مستمرا خلال عملية التقليص.

٧٢ - ومع التقدم في العمل، يظل الدعم المتواصل للمجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، دعما أساسيا من أجل بلوغ مكتب المدعي العام أهداف استراتيجيته المتعلقة بالإنجاز.